أحاديث أشراط الساعة

(بين الرواية والدراية)

بقلم

د. أحمد بن محمد بن عبد الله الحميّد

الأستاذ المساعد بقسم السنة وعلومها

في جامعة الملك خالد

مقدمة

الحمد لله المتفرد بعلم الغيب ، فلا يظهر على غيبه أحداً إلا من ارتضى من رسول ، حمداً كبيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ويرضى ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له يعلم السر وأخفى ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ﷺ وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً أما بعد :

فإن الله تعالى قد تفضل على هذه الأمة ، فجعلها الآخرة فليس بين يدي الساعة سواها ، لتكون شهيدة على الناس ، وكان من حكمته أن جعل عافيتها في أولها ، وأن البلاء والفتن والمحن سيصيب آخرها ، فكلما مضى الزمان تكاثرت هذه البلايا حتى تقوم الساعة ، ومن رحمة الله أن جعل هذه البلايا التي تصيبها كالأمراض التي تصيب الجسد ، فتذكر صاحبه بربه فيجدد التوبة ، ويستأنف العمل الصالح ، وهي هكذا لهذه الأمة ، ومن رحمته أيضاً أنه جعل هذه الرزايا علامات لانتهاء عمر الدنيا، وقيام الساعة لتكون نذيراً للناس حتى لا يؤخذوا على حين غرة ، وتولى النبي ﷺ بيانها وإظهارها لتكون حجة على العالمين .

والنفوس متشوقة إلى معرفة ما في المستقبل من أمور الغيب الذي استأثر الله بعلمه ، فهي غريزة لا تنفك عن أحد ، ولما كان المرء المتجرد من أوامر الشريعة قادر على إشباع غرائزه بكل وجه يستطيعه، فيلجأ حينئذ إلى السحرة والكهان والمنجمين فيسقط في درن الكفر والشرك والخرافة ، كما يشبع شهوته للطعام بأكل الطعام بغير حله فينحدر إلى الظلم وسفك الدماء وأكل القذر والسحت، ويشبع غريزة التكاثر بالفواحش فينحط إلى درك البهيمية ، وحينها جاء الإسلام ليرقى بالإنسان روحاً وعقلاً وجسداً ، وجاء الشرع المطهر فلم يكبت هذه الغرائز بل أشبعها بما يحقق له مصلحة الإنسان في الدنيا والآخرة ، ففي هذا الجانب وإن كان علام الغيوب سبحانه هو المتفرد

بمعرفة الغيب ووقت قيام الساعة ، فإنه أطلع نبيه ﷺ على جملة من المجريات المستقبلية ، فبلغها ﷺ لأمته ، وهي حق صراح لا كذب فيه ولا دجل ، وكان اطلاع الأمة على ما في الغيب بما يحقق لها المصلحة لتعمل استعداداً ليوم العرض على الله ، كما سأل رجل النبي ﷺ عن الساعة ، فأجابه بما فيه المصلحة ، فقال : **((ما أعددت لها))**[1]، وهو جواب الحكيم لأن معرفة وقت الساعة أمر قطعي في الشريعة أنه لا يعلمه إلا الله فلا يترتب على ذلك منفعة ، وإنما كانت المنفعة في استعداده لها .

وقد تكاثرت البلايا على هذه الأمة ، وتواردت الفتن ، ولا سيما التي عمت الأمة ، فسفكت فيها الدماء ، وانتهكت فيها الحرمات ، وتكالب فيها الأعداء عليها ، فكان الاطلاع على هذه الأحاديث متنفساً للنفوس تستشرف فيها مستقبلها ، وتدخل التفاؤل والاطمئنان على قلوب أفرادها إذا اشتد تكالب الأعداء عليها ، وتبحث عن مخرج لها حين حصولها ، وهذا حق لا مرية فيه ، وواجب يُحثُّ عليه ، لولا أن الناس قد بعدوا عن مصادر الشرع الأصيلة ، وجهلوا الكيفية التي يتقبلون بها هذه الأحاديث وقيمة كل حديث يصل إليهم ، هذا فضلاً عن فقهها وفهمها، وصاحب هذا تصدر الرويبضة وأنصاف المتعلمين ، وعوام الكتبة ، فنهلوا من هذه الأحاديث ، فقبلوها جميعاً بلا فحص ولا تمحيص ، ولم يميزوا بين الصحيح والسقيم ولم يفرقوا بين المرسل والموقوف ، والمرفوع والمتصل، والمقطوع والمنقطع ، ولم يعرفوا ما تلزم به الحجة منها ، وخلطوا في فهمهم لها بين الغث والثمين ، وتكاثرت

(١) الحديث عن أنس رضي الله عنه أخرجه البخاري في فضائل الصحابة باب مناقب عمر ابن الخطاب رضي الله عنه رقم (٣٦٨٨) عن ثابت البناني ، وفي الأدب باب قول الرجل ويلك رقم (٦١٦٧) عن قتادة ، ومسلم في البر والصلة باب المرء مع من أحب رقم (٢٦٣٩) عن إسحاق ابن أبي طلحة ، والزهري ، وثابت ، وسالم ابن أبي الجعد ، وعن قتادة خمستهم عن أنس رضي الله عنه ، وتمامه قال : حب الله ورسوله ، قال (أنت مع من أحببت) والحديث له طرق أخرى عن أنس رضي الله عنه .

وسائل ظهورهم عبر الإذاعات والقنوات والصحف والمجلات ، والكتب والدوريات ، والمواقع الحاسوبية ، وادعى بعضهم المنهجية العلمية، ولما كانت أحاديث أشراط الساعة من الكثرة . وكثرة الكثرة منها لا تثبت عند الميزان الحديثي . فتعلقت بها الآمال ، ونزلت عليها الوقائع دون تفرقة بين ما سبق ذكره وصاحبها فهم أعوج لا يستنير بمنهج أهل العلم ، فكانت الطامة الكبرى عندما تنجلي الأحداث بأن الآمال تعلقت بسراب بقيعة وليس هذا ذنب النصوص ، وإنما هو ذنب من لم يحسن التعامل معها فحينها يتسرب إلى النفس تكذيب الله ورسوله ، ويصل الوهن إلى القلوب ضعفاً في الإيمان .

ومن هنا تظهر قيمة القيام بتأصيل فقه أحاديث أشراط الساعة من حيث ثبوتها وفهمها ، فكان هذا البحث محاولة للمشاركة في هذا الباب مع الاعتراف بقلة البضاعة ، وضعف الحال والله يتولى الجميع بفضله ورحمته ، وعنوانه الأحاديث الواردة في أشراط الساعة (بين الرواية والدراية) ، مشيراً إلى أن بعض الباحثين الفضلاء قد سبق إلى هذه الخطوة وهي تأصيل فقه هذه الأحاديث ، وكل منهم له وجهة في بحثه حسب موضوعه وأشير إلى الأبحاث التالية حسب تاريخ صدورها:-

١) أشراط الساعة للدكتور يوسف بن عبدالله الوابل .
٢) موقف المسلم من الفتن في ضوء الكتاب والسنة للشيخ حسين بن محمد الحازمي.
٣) المهدي وفقه أشراط الساعة للدكتور محمد بن أحمد المقدِّم .
٤) أحداث وأحاديث فتنة الهرج للدكتور عبدالعزيز صغير دخان .
٥) العراق في أحاديث وآثار الفتن لأبي عبيدة مشهور بن حسن سلمان .

وقد كانت خطة البحث على النحو التالي :

أولاً: المقدمة .

ثانياً: تمهيد في بعض المصطلحات الواردة في البحث .

الفصل الأول: اهتمام أهل العلم بأحاديث الأشراط وفيه مباحث:

المبحث الأول: أهمية أحاديث الأشراط .

المبحث الثاني: من مظاهر اهتمام السلف بأحاديث الأشراط.

الفصل الثاني: الأحاديث الضعيفة والموضوعة في أشراط الساعة وفيه مباحث :

المبحث الأول : الاحتجاج بالحديث الضعيف في أشراط الساعة .

المبحث الثاني : الحديث الضعيف إذا صدقه الواقع .

المبحث الثالث : نعيم بن حماد وكتابه في الفتن وقيمته الحديثية

المطلب الأول: أهمية الكتاب .

المطلب الثاني: نعيم بن حماد ومنزلته عند المحدثين .

الفصل الثالث: في فقه أحاديث أشراط الساعة وفيه مبحثان : .

المبحث الأول: أحاديث الأشراط الثابتة واقعة لا محالة .

المبحث الثاني: فقه أحاديث الأشراط الثابتة وفيه مطالب : .

المطلب الأول: أنواع المخبر به في الزمن المستقبل .

المطلب الثاني: تنوع أسباب الأشراط .

المطلب الثالث: كيفية سياق أحاديث الأشراط .

المطلب الرابع: دلالة أحاديث الأشراط على الشر والخير والحل والإباحة .

المطلب الخامس: تنزيل الأحاديث على الوقائع والأحداث .

الخاتمة : وفيها أبرز النتائج والتوصيات .

المصادر والمراجع .

على أن هذا البحث ليس في معرض النقد للكتب التي صدرت من المعاصرين في موضوع الأشراط ، لأنها من الكثرة بمكان ، بقدر ما هو محاولة لتأصيل الكيفية التي تقبل بها هذه الأحاديث وطرق جوانب من فقه هذه الأحاديث ، وإن جاء في ثنايا البحث الإشارة إلى بعضها، كما أن مناحي التأصيل لهذا النوع كثيرة ، أتيت على ما يتعلق بموضوع البحث ، فاتحاً المجال لطرق الجوانب الأخرى ، أو إثراء ما قُدم في هذه الدراسة . وكانت أبرز ملامح المنهج ما يلي :

١- تأصيل عناصره قدر الإمكان من الكتاب والسنة .

٢- عزوت الآية بذكر رقمها من السورة عقب إيرادها .

٣- خرجت الأحاديث في الحاشية ، فإن كانت في الصحيحين أو أحدهما اقتصرت في التخريج عليهما عن التخريج عن غيرهما وكذا الحكم عليها إذ وجودها فيهما كاف عن الحكم بصحتها ، ما لم يكن في غيرها فائدة زائدة فإني أذكرها .

٤- الأحاديث التي أوردها للاستشهاد أقتصر فيها على ما في الصحيحين أو أحدهما ، فإن لم يكن فيهما عمدت إلى الثابت من غيرهما ، ودراسة سنده ، والحكم عليه مع الاستعانة بأقوال أهل العلم إن وجدت.

٥- إن كان سبب حسن أو ضعف الحديث أحد الرواة فإني أحيل على تهذيب الكمال أو سير أعلام النبلاء ، أو تهذيب التهذيب ، وإحالتي إليهما من باب الاختصار إذ هي إحالة إلى مصادر هذه الكتب .

٦- عبرت في وصف الأحاديث بقول أحاديث أشراط الساعة لتشمل العلامات والفتن والملاحم التي تكون بين يدي الساعة والتي وردت في الكتاب والسنة .

٧- اختصرت أسماء الكتب عن ذكرها كاملة ، ولا يخفى هذا عن اللبيب .

٨- عرفت بالأعلام الواردين في متن البحث ما لم يكونوا من الخلفاء الراشدين أو السبعة المكثرين ، أو أمهات المؤمنين ، أو الثمانية الذين انتهى إليهم علم النبي ﷺ، وسادات التابعين وأتباعهم ، أو الأئمة المصنفين المشهورين التي لا تخلو الأبحاث العلمية من الاستشهاد بهم، وكذلك أئمة الجرح والتعديل .

هذا وأسأل الله تعالى أن يجنبني الزلل وأن يجبر ما حصل من نقص وأن يغفر لي ما حصل من خطأ وتجاوز . والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

تمهيـــد

في مصطلحات تتعلق بالموضوع:-

أولاً : مصطلحات تتعلق بالأشراط:

أ . الأشراط

أشراط الساعة تركيب إضافي.

فالأشراط: جمع شرط بفتح الراء . بمعنى العلامة . ومنه قوله تعالى ﴿**فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا**﴾ [محمد: من الآية ١٨].

ومنه الشرطة . بإسكان الراء وفتحها . وهم الجند سمّوا بذلك لأن لهم علامات يعرفون بها ، والاشتراط هو العلامة التي يجعلها الناس بينهم، وأشرط نفسه للهلكة أي عمل عملاً يكون علامة للهلاك.

وأشراط الشيء أوائله[١]، والاشتقاقان متقاربان لأن علامة الشيء أوله، وهما المرادان في هذا التركيب.

والشرط كل حكم معلوم يتعلق بأمر يقع بوقوعه. كما قاله الراغب الأصبهاني[٢].

وفي معناها علامات الساعة : وهي جمع علامة ، وهي الأمارة التي يعرف بها الشيء[٣].

ب . الساعة:

مفرد ساعات وساع ، وهي جزء من أجزاء الليل والنهار ، وتطلق على الحين والوقت وإن قل[٤]، والمراد بها الوقت الذي تقوم فيه القيامة[٥].

---

(١) انظر المفردات/٣٧٩ ، لسان العرب ٦٧٩/٢ ، المصباح المنير /١١٨ ، القاموس المحيط ٤٢/٣.

(٢) المفردات/٣٧٩ ، والراغب هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن المفضّل الأصبهاني الملقب بالراغب ، له كتب تدل على الذكاء وحسن التصنيف والجلالة في العلم ، ولم أجد له ترجمة شافية ، انظر السير ١٢٠/١٨ وحاشية المحقق ، ومقدمة محقق المفردات.

(٣) المصباح المنير ١٦٢/٥.

(٤) المصباح المنير/١١٢ ، القاموس المحيط ٤٢/٣ .

(٥) النهاية ٤٢٢/٢.

والمراد بهذا التركيب . وهو أشراط الساعة . من مجموع كلام أهل العلم: علامات القيامة التي تسبقها وتدل على قربها[١].

ثانياً:-

أ- الفتن:

جمع فتنة مأخوذة من الفتن ، وهو إحراق الذهب في النار لتظهر جودته من رداءته ، كما قال تعالى : ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ﴾ [الذاريات:١٣][٢].

وجماع معناها الابتلاء والامتحان والاختبار ، وجعلت الفتنة كالبلاء في أنهما يستعملان فيما يدفع إليه الإنسان من شدة ورخاء ، وهما في الشدة أظهر معنى، وأكثر استعمالاً[٣]. وتوسع في معناها حتى استعملت بمعنى الإثم والكفر ، والقتل ، والإزالة ، والصرف عن الشيء ، وذهاب العقل والضلالة والعذاب ، والاعتذار، والإلتهاء بالشيء عما هو أولى[٤].

ويظهر من مجموع هذه الأقوال في باب أشراط الساعة أنها الحوادث العظيمة التي تتبين فيها أحوال الناس أفراداً وجماعات من الخير والشر[٥].

وهذه الحوادث متضمنة لمعنى الفتنة المذكورة سابقاً . والله أعلم.

ب- الملاحم:

جمع ملحمة مأخوذة من اللحم لكثرة لحوم القتلى فيها ، أو هو من لحمة الثوب لاشتباك الناس واختلاطهم فيها ، كاشتباك لحمة الثوب بسداه ، وهي الوقعة الشديدة العظيمة القتل[٦].

(١) أشراط الساعة للوابل /٥٨.
(٢) لسان العرب ١٠٤٩/٢ ، المصباح المنير /١٧٥.
(٣) مفردات القرآن /٥٥٩.
(٤) انظر هدي الساري /١٦٥.
(٥) وانظر التعريفات للجرجاني /٢١٢.
(٦) القاموس المحيط ١٧٤/٤ ، وانظر عون المعبود ٣٠٣/١١.

والمراد بها ههنا القتل العظيم الذي يكون بين يدي الساعة ، وقد جاء في أحاديث سيأتي ذكر بعضها .

ثالثاً: الأحاديث:

جمع حديث ، ضد القديم ، وهو الجديد من الأشياء ، حدث يحدث حدوثاً وأحدثه فهو محدث وحديث(١)، وهو الخبر يأتي على القليل والكثير(٢)، سمي حديثاً لأنه يتجدد ويقع بعد أن لم يكن(٣)، فهو جديد لأن الحديث هو الطريّ من الثمار(٤).

وفي الاصطلاح: ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية(٥).

وأطلق الحديث عند الأولين على أقوال الصحابة والتابعين ، وهذا قبل استقرار الاصطلاح .

وأما الضعيفة فوصف للأحاديث ، والضعيف من الضعف بضم الضاد وفتحها وقد جاء بهما الذكر الحكيم ﴿**اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ**﴾ [الروم: من الآية ٥٤](٦). والضعف ضد القوة ، وهو حسي ومعنوي، ويجمع الضعيف على ضعاف وضعفاء(٧) وضعفة وضعاف وضعفى(٨).

(١) لسان العرب ٥٨١/١.
(٢) الصحاح ٢٦٣/١.
(٣) المصباح المنير /٤٨.
(٤) مفردات القرآن /١٥٨.
(٥) فتح المغيث ١٠/١ ، شرح شرح النخبة /١٥٣ ، الوسيط /١٥.
(٦) الجامع لأحكام القرآن ٢٤١٨/٢.
(٧) مفردات القرآن /٤٣٨.
(٨) القاموس المحيط ١٦٥/٣.

والمراد به في الاصطلاح: الحديث الذي لم تجتمع فيه صفات القبول[١].

وقد علم أن شروط القبول في الحديث كما ذكرها العلماء خمسة هي:-

١- اتصال السند .

٢- عدالة الرواة .

٣- تمام الضبط بالنسبة للصحيح ، وخفته دون الخروج عن حد الاحتجاج مع عدم مخالفته لتامي الضبط في شروط آخر بالنسبة للحسن لذاته .

٤- سلامة الحديث من الشذوذ .

٥- سلامته من العلة القادحة .

فمتى تخلف شرط من هذه الشروط أو أكثر أو بمجموعها فالحديث ينتقل إلى حد الضعف وهذا الضعف يختلف في شدته وقلته ، وصلاحيته للاعتبار من عدمه ، ودخوله في باب الشواهد والمتابعات من عدمه بتفصيلات تطلب من مظانه في كتب المصطلح[٢].

ويدخل فيها المختلق المصنوع المفترى على رسول الله ﷺ والمسمى بالموضوع كما أدخله الخطابي[٣]، وابن الصلاح[٤] رحمهما الله وغيرهما ، في الأحاديث الضعيفة وجعلوه شرها[٥] وهو صواب لأمرين:-

(١) نكت ابن حجر على كتاب ابن الصلاح ١/ ٤٩٢ ، وهو أسلم من الاعتراض وأخصر من تعريفات أخرى ذكرها .

(٢) انظر الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به /٥٠ ومصادره.

(٣) حَمْد . بفتح الحاء وإسكان الميم . ابن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي . من ولد زيد ابن الخطاب رضي الله عنه أبو سليمان الخطابي إمام مصنف ، محدث ، شاعر، رحّال من أوعية العلم والأدب ، توفي ببست سنة ٣٨٨هـ ، انظر السير ٢٣/١٧.

(٤) عثمان بن عبدالرحمن بن عثمان الكردي الموصلي الشافعي أبو عمرو بن الصلاح ، إمام، حافظ فقيه، أصولي ، صاحب كتاب علوم الحديث المعروف بالمقدمة التي أصبحت مدار علم علوم الحديث ، توفي سنة ٦٤٣هـ وله ست وستون سنة بدمشق ، انظر السير ١٤٠/٢٣ .

(٥) معالم السنن ١١/١ ، علوم الحديث /١٠٩ ، وانظر فتح المغيث ٢٥٢/١ ، توضيح الأفكار ٦٨/٢ .

١- أنه منسوب إلى النبي ﷺ.

٢- أن سبب إطلاق الحكم بوضعه متعلق بالرواة ، موضع شرطي القبول من عدالة وضبط .

الفصل الأول

اهتمام أهل العلم
بأحاديث أشراط الساعة

المبحث الأول : أهمية أحاديث أشراط الساعة :

تظهر أهمية هذا الموضوع من وجوه كثيرة ، تدل على وجوب الاعتناء بهذه الأحاديث من جهة ثبوتها ، وفقهها ، ومعرفتها ، ومنها :

أولاً : أن هذه الأشراط التي أخبر بها النبي ﷺ من جهة الإيمان والتصديق بها من صميم الإيمان ، ولازم من لوازم الدين وذلك من جهتين:

١- أن حقيقة أشهد أن محمداً رسول الله التي لا يصح إسلام امرئ إلا بها تتضمن تصديقه فيما أخبر ، فكل هذه الأمور التي أخبر بها النبي ﷺ وصح السند إليه بها وثبتت ، فهي واقعة لا محالة على الوجه الذي أخبر به ، وقد وقع منها ما وقع ، وفي بطن الغيب كثير مما لم يقع ، فالتصديق بها هو تحقيق لأحد مقتضيات هذه الشهادة العظيمة(١).

٢- أن هذه الأشراط مؤذنة بقرب قيام الساعة وقيام اليوم الآخر ، والإيمان به ركن من أركان الإيمان ﴿**وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلالاً بَعِيداً**﴾ [النساء: من الآية ١٣٦].

وما أخبر به من هذه الأشراط هو من علم الغيب ، والإيمان بالغيب وصف لازم للمؤمنين وهو أول وصف للمتقين ﴿**الم، ذَلِكَ الكِتَابُ لاَ رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ، الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ**﴾ [البقرة: ١ ، ٢ ، ٣].

ثانياً:

أن أحاديث الأشراط والإخبار بها تشكل معلماً من معالم تمام النعمة وكمال الدين ، ورضى الله بهذا الدين لهذه الأمة ، وتمام بلاغ النبي ﷺ لهذا

(١) انظر اتحاف الجماعة ٦/١.

الدين ، كما قال عليه الصلاة والسلام ((إنه لم يكن نبيّ قبلي إلا كان حقاً عليه أن يَدُلَّ أمته على خير ما يعلمه لهم ، ويُنْذِرَهم شرَّ ما يعلَمُهُ لهم ، وإن أمتكم هذه جعل عافيتها في أولها ، وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكرونها وتجيءُ فتنةٌ فيُرقِّقُ بعضُها بعضاً ، وتجيء الفتنةُ فيقول المؤمن: هذه مُهْلِكتي ، ثم تنكشف وتجيء الفتنة فيقول المؤمن: هذه ، هذه ، فمن أحب أن يُزَحْزَحَ عن النار ويُدْخلَ الجنة ، فلتأته مَنَيَّتُه وهو يؤمنُ بالله واليوم الآخر ، وليأت إلى الناس الذي يُحبُّ أن يُؤتى إليه ، ومن بايع إماماً فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه ، فليطعهْ إن استطاع ، فإن جاء آخرُ ينازعه فاضربوا عنق الآخر))[1].

فالنبي ﷺ قد أتم البلاغ ، وأدّى الأمانة ، فأخبر أمته بما هو من مقتضيات رسالته مما يعلمه مما هو خير ، وحذرها مما يعلمه شر لها واتخذ هذا البلاغ صوراً كثيرة سيأتي بيانها إن شاء الله.

ثالثاً:

أن الإخبار عن الأشراط وما تتضمنته والتي بين النبي ﷺ علاماتها وأسبابها وكيفية التعامل معها ، وما ينبغي على المكلف تجاهها لتحصل له السلامة في الدارين ، وأنه مكلف متعبد بما ورد فيها ، مثاب على اتباعها مؤاخذ على الإعراض عنها فيجب التصديق بالخبر، والتسليم بما فيه والاستسلام لأمر الله جل وعلا ، ومغالبة الهوى الذي يوحي للمرء بأن ما ورد في النصوص يخالفه عقله وهواه أو تجارب الأمم أو ما تقتضيه السياسة ، أو توهين التمسك بما ورد في النصوص بزعم أن التمسك بمقتضاها ضعف وخنوع أو عدم فقه بالواقع ، وغيرها من الدعاوى التي لا تثبت في شرع الرحمن تبارك وتعالى .

(١) أخرجه مسلم في الإمارة باب وجوب الوفاء ببيعة الخليفة الأول فالأول رقم (١٨٤٤) حدثنا زهير بن حرب وإسحاق بن إبراهيم كلاهما عن جرير عن الأعمش عن زيد بن وهب عن عبدالرحمن بن عبد الكعبة عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما به.

قال الإمام الطحاوي[١]: ((ولا تثبت قدم الإسلام إلا على ظهر التسليم والاستسلام ، فمن رامَ عِلْمَ ما حَظِرَ عنه علمه ، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مرامه عن خالص التوحيد ، وصافي المعرفة، وصحيح الإيمان، فيتذبذب بين الكفر والإيمان، والتصديق والتكذيب والإقرار والإنكار، موسوساً تائهاً، شاكاً، لا مؤمناً مصدقاً، ولا جاحداً مكذباً))[٢].

ومن هنا فالتصديق والاستسلام والتسليم والعمل بمقتضاها ضرورة في هذا الباب، لأن هذه الأشراط وما تتضمنه من فتن تتصف بصفات مشتركة وهي:

١- الإشكال المصاحب لها ، وعدم تبين وجه الصواب فيها ، فيتقلب المرء بين عشية وضحاها بين اليقين والشك ، والصدق والكذب ، بل وبين الإسلام والكفر كما قال ﷺ: **((بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم يصبح الرجل مؤمناً ويمسي كافراً ، أو يمسي مؤمناً ويصبح كافراً ، يبيع دينه بعرض من الدنيا))**[٣].

فالفتن المذكورة موصوفة بأنها مظلمة ، والسائر في الظلمة لا يكاد يستبين وجهته ، ولا يتبين طريقه ، ثم وصف حال المرء فيها ، وتقلب حاله ، حتى أنه يمكن أن يفرط بدينه في سبيل عرض من الدنيا.

---

(١) أحمد بن محمد بن سلاّمة بن سلمة الأزدي الحَجْري . بفتح الحاء وإسكان الجيم . المصري أبو جعفر الطحاوي ، الإمام المحدث المفسر الفقيه المصنف ولد سنة ٢٣٩هـ، وتوفي عام ٣٢١هـ ، انظر الترجمة الموسعة التي قدم بها محقق شرح مشكل الآثار الكتاب ٣٥/١ وهناك مصادرها.

(٢) العقيدة الطحاوية /٢٧ .

(٣) أخرجه مسلم في الإيمان باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن رقم (١٨) حدثني يحيى بن أيوب ، وقتيبة وابن حجر جميعاً عن إسماعيل بن جعفر عن العلاء بن عبدالرحمن عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه به ، هكذا بالشك ، وفي جزء ابن حجر عن إسماعيل بدونه رقم (٢٨٦) وهكذا رواه أكثر الرواة عن إسماعيل ، وانظر تمام تخريجه في حاشية محقق الجزء.

٢- أن هذه الفتن تكون مرتعاً لانتشار الشائعات ، واضطراب الأخبار وتناقضها ، واستطلاق اللسان بالكذب ، فتزول معها العقول فلا تكون هناك قاعدة يرتكز عليها المرء ، كما قال أبو موسى الأشعري رضي الله عنه كان رسول الله ﷺ يحدثنا أن بين يدي الساعة الهرج ، قيل: وما الهرج ؟ قال ((الكذب والقتل)) ، قالوا: أكثر مما نقتل الآن؟ قال: ((إنه ليس بقتلكم الكفار ، ولكنه قتل بعضكم بعضا ، حتى يقتل الرجل جاره ويقتل أخاه ويقتل عمه ، وابن عمه)) قالوا : سبحان الله! ومعنا عقولنا ؟ قال : ((لا إلا أنه ينزع عقول أهل ذاك الزمان حتى يحسب أحدكم أنه على شيء ، وليس على شيء))[١].

٣- أن من تدركه هذه الأشراط ويرى من تسوقه فيجد أن أغلبهم عراة عن الدين والعقل والفقه والتدبر ، مختلفة أفهامهم ، ضعيف إيمانهم، مضطربة أحوالهم ، متفرقة قوتهم ، يتبعون مصالحهم ، وهذا أمر حتم لكل من تخبط بهواه يريد النجاة ، أو الغنيمة من الدنيا ، كما قال عبد

(١) أخرجه ابن ماجة في الفتن باب التثبت في الفتنة رقم (٣٩٥٩) عن عوف الأعرابي ، وأحمد ٤٠٦/٤ عن يونس بن عبيد ((واللفظ له))، وابو نعيم في أخبار أصبهان ٢٢٦/١ عن المبارك بن فضالة وقتادة أربعتهم عن الحسن البصري حدثنا أسيد بن المتشمس عن أبي موسى به ، وقد اختلف فيه على الحسن بوجوه ذكرها الدارقطني في العلل ٢٣٦/٧ ، ورجح الرواية المخرجة ههنا ، وأسيد بن المتشمس ذكره ابن المديني في المجهولين من شيوخ الحسن كما في تهذيب التهذيب ٣٠٣/١ ، ونقل عن ابن معين أنه قال : إذا روى الحسن عن رجل فسماه فهو ثقة يحتج بحديثه ، وقد رواه الحسن عن حطان الرقاشي عند ابن حبان ١٣/١٥ عن محمد بن عبدالله المخرمي ، والبيهقي في الدلائل ٢٥٨/٦ عن عباس الدوري كلاهما عن يونس بن محمد المؤدب حدثنا حماد بن سلمة عن يونس وثابت وحميد وحبيب عن الحسن عن حطان الرقاشي عن أبي موسى ، وتابع حماداً عن حميد المعتمر بن سليمان عند البزاز ٥٨/٨ إلا أنه لم يرفعه ، قال الدار قطني : ((ومن قال عن الحسن عن حطان فقوله غير مدفوع يحتمل أنه أخذه عنهما جميعاً)) ، فالحديث صحيح إن شاء الله تعالى .

الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ((**يوشك أن يأتي زمان يغربل الناس فيه غربلة ، تبقى حثالة من الناس ، قد مرجت عهودهم ، وأماناتهم ، واختلفوا ، فكانوا هكذا وهكذا ، وشبك بين أصابعه**)) ، فقالوا : كيف بنا يا رسول الله؟ فقال: ((**تأخذون ما تعرفون، وتذرون ما تنكرون ، وتقبلون على أمر خاصتكم وتذرون أمر عامتكم**))[١].

٤ – أن الفتن داعية إلى الولوغ فيها كما قال حذيفة[٢] رضي الله عنه ((**إن الفتنة تستشرف لمن استشرف لها**))[٣].

فحينها يتقلب حال الإنسان ، كما في حديث أبي هريرة رضي الله عنه السابق فينطلق في كلامه وأفعاله وتصرفاته من أثر تقلبه بغير هدى من الله، ويكون فتنة لغيره ، وفي لفظ آخر لحديث أبي هريرة رضي الله عنه ((ستكون فتن القاعدُ فيها خير من القائم ، والقائم فيها خير من الماشي،

---

(١) أخرجه أبو داود في الملاحم باب الأمر والنهي رقم (٤٣٤٢) عن القعنبي ، وابن ماجة في الموضع السابق رقم (٣٩٥٧) عن هشام بن عمار ومحمد بن الصباح ، وأحمد ٢٢١/٢ عن يعقوب بن عبد الرحمن أربعتهم عن عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن عمارة بن حزم عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهم به ، وهذا إسناد صحيح ، وللحديث طرق عدة عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما ، والغربلة من الغربال وهو المنخل، والمعنى أنه يذهب خيارهم ويبقى أرذالهم ، انظر النهاية ٣٥٢/٣ .

(٢) حذيفة . بضم الحاء . بن اليمان بن حِسْل . بكسر الحاء وإسكان السين . بن جابر العبسي أبو عبد الله من المهاجرين الأول ، شهد أحداً وما بعدها ، وكان صاحب سر النبي ﷺ وأعلمهم بالمنافقين ، تولى المدائن لعمر رضي الله عنه وتوفي بها بعد استشهاد عثمان رضي الله عنه . انظر السير ٣٦١/٢ .

(٣) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه ٢٨/١٥ ، والداني في السنن الواردة ٢٤٤/١ عن علي بن معبد كلاهما عن أبي معاوية عن الأعمش عن زيد بن وهب عن حذيفة رضي الله عنه ، وهذا إسناد صحيح .

والماشي فيها خير من الساعي ومن تشرف لها تستشرفه ، ومن وجد ملجأً أو معاذاً فليعذ به))[1].

قال الحافظ بن حجر رحمه الله: ((من تشرف لها أي تطلع لها بأن يتصدى ويتعرض لها ولا يعرض عنها ، وتستشرفه أي تهلكه بأن يشرف معها على الهلاك ، يريد من انتصب لها انتصبت له ، ومن أعرض عنها أعرضت عنه ، وحاصله أن من طلع فيها بشخصه قابلته بشرها ، ويحتمل أن يكون المراد من خاطر فيها بنفسه أهلكته))[2].

فإذا كان حال هذه الفتن فلا نجاة حينئذ إلا باتباع الأصلين العظيمين الكتاب والسنة إذ قد تضمنتا الإخبار عن الفتن والأشراط وصفاتها وأحوالها، ووصفا العلاج المناسب لها ، ففي اتباعهما نجاة من المزالق، وحفظ من السقوط في المهالك ، فهما أصل الدين ولا حجة لمسلم بعدها في الإعراض عنهما إلى الهوى والتشهي.

رابعاً :

أن في هذه الأحاديث دلالة على نبوة النبي ﷺ فما أخبر به وفق ما نطق وأخبر مما في بطن الغيب فسيقع لا محالة ، وهذا مما يزيد المؤمنين إيمانا، ويكون حجة قاطعة تدل على صدق نبوته ﷺ ، يخزم بها أنف كل معاند كما قال ربنا جل وعلا ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الحَقُّ أَوَ لَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ**﴾ [فصلت: ٥٣].

---

(١) أخرجه البخاري في المناقب باب علامات النبوة في الإسلام رقم (٣٦٠١) وفي الفتن باب تكون فتنة القاعد فيها خير من القائم رقم (٧٠٨١) عن صالح بن كيسان و (٧٠٨٢) عن شعيب بن أبي حمزة ، ومسلم في الفتن باب نزول الفتن كمواقع القطر (٢٨٨٦) عن صالح كلاهما عن الزهري عن أبي سلمة وابن المسيب عن أبي هريرة رضي الله عنه به.

(٢) فتح الباري ٣١/١٣ (بتصرف).

المبحث الثاني : من مظاهر واهتمام السلف بأحاديث أشراط الساعة :

اهتم سلفنا الأخيار بهذه الأحاديث بدءً من عصر النبي ﷺ مروراً بعصر الصحابة رضي الله عنهم، فعصر التابعين فمن بعدهم، وقد تجلى هذا الاهتمام بمظاهر عدة :

١- حفظها وروايتها فقد تلقوها من رسول الله ﷺ المبلغ عن ربه ، وبلغوها هم لمن بعدهم استجابة لأمر رسول الله ﷺ حتى وصلت إلى الكتب المصنفة .

٢- السؤال عنها سؤال الحريص على دينه ، فكان الصحابة رضي الله عنهم يسألون النبي ﷺ عنها عموماً ، وعن بعضها على الخصوص، وهذا السؤال سؤال المتعلم إلى معرفة الكيفية التي يتعامل بها المسلم معها ، فيسلم في دينه ودنياه كما يقول حذيفة رضي الله عنه: ((كان الناس يسألون رسول الله ﷺ عن الخير ، وكنت أسأله عن الشر مخافة أن يدركني))[١].

قال ابن أبي جمرة رحمه الله[٢]: وحبب لحذيفة السؤال عن الشر ليجتنبه ، ويكون سبباً في دفعه عمن أراد الله له النجاة[٣].

---

(١) أخرجه البخاري في المناقب باب علامات النبوة في الإسلام رقم (٣٦٠٦) عن يحيى بن موسى، وفي الفتن باب الأمر إذا لم تكن جماعة رقم (٧٠٨٤)، عن محمد بن المثنى، ومسلم في الإمارة باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن (١٨٤٧) عن محمد بن المثنى كلاهما عن الوليد بن مسلم حدثني عبد الرحمن بن يزيد بن جابر حدثنا بسر بن عبد الله الحضرمي أنه سمع أبا إدريس الخولاني يذكره عن حذيفة رضي الله عنه.

(٢) محمد بن أحمد بن عبدالملك بن موسى ابن أبي جمرة الأموي مولاهم أبو بكر الأندلسي المالكي القاضي ، إمام محدث ، معمر ، له تصانيف رائقة منها "نتائج الأفكار في معاني الآثار " ، توفي بمرسية سنة ٥٩٩هـ . السير ٢١ /٣٩٨ .

(٣) فتح الباري ٣٧/١٣ .

٣- العمل بمقتضى هذه الأحاديث وما دلت عليه في وقت الحاجة إليها، كما هو مأثور عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم، وعلى رأسهم أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه ، إذ قال يوم الدار : ((إن رسول الله ﷺ قد عهد إلى عهداً فأنا صابر عليه))[١].

ويظهر العمل بمقتضاها لمن يطالع تراجم سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد ومحمد بن مسلمة[٢] وسلمة بن الأكوع[٣] وأبي ذر وغيرهم رضي الله عنهم[٤].

ومن بعدهم من مثل ابن المسيب وابن سيرين[٥] ومسروق بن الأجدع[٦] وغيرهم ، رحمهم الله[٤]، وكان لهذه الأحاديث أثر كبير في توجيه حياتهم وضبط تصرفاتهم وأقوالهم فيها.

---

(١) أخرجه الترمذي في المناقب باب حديث تبشيره ﷺ عثمان بالجنة على بلوى تصيبه رقم (٣٧١١) عن وكيع ويحيى بن سعيد ، وابن ماجة في المقدمة باب فضل عثمان رضي الله عنه رقم (١١٣) عن وكيع ، وابن سعد ٦٣/٣ عن أبي أسامة ثلاثتهم عن إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم حدثني أبو سهلة مولى عثمان عن عثمان به ، قال الترمذي: حسن صحيح غريب ، وصححه ابن حبان ٣٥٦/١٥ عن وكيع.

(٢) محمد بن مسلمة الأنصاري أبو سعيد الأوسي صحابي جليل ، من سابقي الأنصار شهد بدراً والمشاهد ، وكان ممن اعتزل الفتنة ، وتوفي بالمدينة سنة ثلاث وأربعين ، أخرج له الستة ، انظر تهذيب الكمال ٤٥٦/٢٦ .

(٣) سلمة بن عمرو بن الأكوع . والأكوع لقب لجده سنان . أبو عامر المدني الأسلمي صحابي جليل ، ومن أهل الشجرة مات سنة أربع وسبعين ، أخرج له الستة ، انظر السير ٣٢٦/٣.

(٤) انظر أحداث وأحاديث فتنة الهرج /١٤٩ فما بعدها.

(٥) محمد بن سيرين الأنصاري مولاهم أبو بكر المدني ، تابعي جليل ، وثقة فقيه ، وإمام رفيع ، أخرج له الستة ، توفي سنة عشر ومائة ، انظر السير ٦٠٦/٤.

(٦) مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني الوادعي أبو عائشة الكوفي تابعي، فقيه، ثقة مخضرم مات سنة ثلاث وستين للهجرة ، أخرج له الستة . انظر تهذيب الكمال ٤٥١/٢٧ .

٤- مذاكرتها ومدارستها ومن تأمل بعض الأحاديث الواردة وسبب تحديث الصحابي ومن بعده بهذا الحديث ، يجد أنها مساقة من خلال مذاكرة أو مدارسة ، مثل تدارس عمر رضي الله عنه مع الصحابة الفتنة التي تموج موج البحر[١].

٥- توجهت عناية كثير من العلماء إلى هذه الأحاديث رواية وشرحاً وتعليماً واشتهر جماعة بها مثل حذيفة بن اليمان ، وأبي هريرة، وعبد الله بن عمرو وأبي ذر الغفاري، رضي الله عنهم، وغيرهم من مثل وهب بن منبه[٢] وكعب الأحبار[٣] وتبيع ابن[٤] زوجته، والوليد بن

(١) أخرجه البخاري في المواقيت باب الصلاة كفارة رقم (٥٢٥) وفي الزكاة باب الصدقة تكفر الخطيئة رقم (١٤٣٥) عن الأعمش ، وفي الصوم باب الصوم كفارة رقم (١٨٩٥) عن جامع بن شداد ، وفي المناقب باب علامات النبوة في الإسلام رقم (٣٥٨٦) عن الأعمش ، وفي الفتن باب الفتنة التي تموج كموج البحر رقم (٧٠٩٦) عن الأعمش، ومسلم في الفتن باب الفتنة التي تموج موج البحر رقم (٢٦) عن الأعمش كلاهما عن أبي وائل عن حذيفة ، وللحديث طرق أخرى .

(٢) وهب بن مُنبِّه . بضم الميم وفتح النون والباء المشددة . بن كامل اليماني الصنعاني أبو عبدالله الأبناوي . بفتح الهمزة . تابعي ثقة ، كان مطلعاً على كتب الأولين ، وولي القضاء وتوفي سنة ثلاث عشرة ومائة وقيل في التي بعدها ، أخرج له الجماعة إلا ابن ماجة ففي التفسير ، انظر تهذيب الكمال ١٤٠/٣١ .

(٣) كعب بن ماتع الحميري اليماني ، تابعي ، عالم بأخبار الأولين ، وروى عن جماعة من الصحابة ، وكان من أوعية العلم توفي بالشام أواخر خلافة عثمان ، أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي ، انظر السير ٤٨٩/٣ .

(٤) تبيع . بضم التاء وفتح الباء . بن عامر الحميري اليماني ، ابن امرأة كعب الأحبار أسلم بعد بعد وفاة النبي ﷺ ويُعرف بصاحب الملاحم ، توفي بالإسكندرية سنة إحدى ومائة ، وأخرج له النسائي . انظر السير ٤١٣/٤ .

مسلم[١] وأبي اليمان الحمصي[٢] ونعيم بن حماد[٣] وغيرهم ، وقد ذكر الذهبي أن أهل مصر في القرنين الأول والثاني كانوا مهتمين اهتماماً كبيراً بأحاديث الملاحم[٤].

٦- التصنيف في موضوع الأشراط وتنوعت التصانيف فيها مما هو مدرج ضمن تصانيف كالجامع الصحيح للبخاري والجامع الصحيح لمسلم ، والسنن لأبي داود والجامع للترمذي وابن ماجه قد عقدوا كتاباً بعنوان الفتن وضمنوه أبواباً وأحاديث متعلقة بتلك الأبواب ، وعقد أبو داود كتاباً بعنوان المهدي ، وكتاباً آخر بعنوان الملاحم إضافة لما سبق.

وهم وغيرهم من الأئمة المصنفين قد نثروا أحاديث متعلقة بالفتن في كتبهم أو من أفرد هذه الأحاديث بتصنيف مستقل[٥]، ولا زال التصنيف يتوالى في هذا الموضوع حتى عصرنا الحاضر ،وسيأتي الكلام على كتاب الفتن لنعيم ابن حماد في مبحث مستقل،والإشارة إلى بعض هذه الكتب في ثنايا البحث.

---

(١) الوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي الأموي مولاهم، يروى عن الأوزاعي وأبي إسحاق الفزاري وغيرهما يروى عنه الإمام أحمد وإسحاق ، ثقة ، عالم إلا أنه يدلس ويسوّى توفي سنة خمس وتسعين ومائة أو في التي قبلها وأخرج له الستة ، انظر تهذيب الكمال ٨٦/٣١ .

(٢) الحكم بن نافع أبو اليمان الحمصي يروى عن شعيب ابن أبي حمزة وإسماعيل بن عياش، وعنه أحمد والبخاري ، ثقة توفي بحمص سنة إحدى وعشرين ومائتين أخرج له الستة ، انظر السير ٣٢٥/١٠ ، وانظر الجامع لأخلاق الراوي ٢٣١/٢ .

(٣) ستأتي ترجمته في بحث مستقل .

(٤) سير أعلام النبلاء ٣٢/٦.

(٥) انظر الرسالة المستطرفة /٤٩ ، وانظر مقدمة كتاب موقف المسلم من الفتن /١٥ ، ومقدمة السنن الواردة في الفتن ٢٦/١.

٧- تأصيل هذه الأحاديث وتربية الناشئة عليها لتكون لهم بها عقيدة راسخة[١]، وقد روى الإمام ابن ماجه حديث الدجال الطويل عن أبي أمامة رضي الله عنه، فقال بعده : سمعت أبا الحسن الطنافسي يقول: ((ينبغي أن يدفع هذا الحديث إلى المؤدب حتى يعلمه الصبيان في الكتاب))[٢].

(١) مقدمة التصريح بما تواتر في نزول المسيح عليه السلام /٨ .

(٢) سنن ابن ماجة الفتن باب فتنة الدجال رقم (٤٠٧٧) وقد قام الشيخ محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله بتخريج هذا الحديث وتصحيحه بشواهده وطرقه في رسالة قيمة قدمها بمقدمة نفيسة حسن بالمسلم مراجعتها ، وأبو إمامة هو صُدَىّ . بضم الصاد وفتح الدال . ابن عجلان بن وهب الباهلي ، صحابي جليل ، ومحدث معمّر ، سكن مصر ثم الشام ومات بها سنة ست وثمانين ، وأخرج له الستة . انظر السير ٣/٣٥٩ .

الفصل الثاني

الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأشراط الساعة

المبحث الأول : الاحتجاج بالحديث الضعيف في أشراط الساعة :

تقدم في أول البحث المراد بالحديث الضعيف وخلاصته أنه الحديث الذي فقد شرطاً من شروط القبول ، ولا جابر له يلحقه بالأحاديث الثابتة ، وهذا الفقد يختلف أثره في الحديث في صلاحيته للاعتبار وعدمه في شدة الضعف أو قلته .

وكان هذا هو ميدان السباق لعلماء الحديث رحمهم الله فاختطوا له منهجاً دقيقاً في قبول الأخبار عن النبي ﷺ بما لم تسبقهم إليه أمة من الأمم، فوضعوا شروطاً لقبول الحديث تتعلق بنقلته وطريقة نقله، فأفنوا الأعمار ، وفارقوا الديار ، وواصلوا الليل بالنهار ، وبذلوا الدرهم والدينار بتضحيات سطرها التاريخ بأحرف من نور ، وما ذاك إلا لينفوا عن سنة النبي ﷺ الكذب ، لأجل أن لا يتعبد المكلف ربه إلا بالثابت ويترك ما عداه، حفاظاً على عقيدته ودينه من الترهات والأباطيل ، فتحصلت لنا السنة المطهرة ناصعة البياض ، ولأن بَعُدَ الزمان عن صاحبها عليه الصلاة والسلام ، فإن المرء يعيش معه بأقواله وأفعاله وتوجيهاته حيةً بما نقل إليه ، وهذا النقل لحمته وسداه ذلك المنهج الدقيق الذي يجعله يطمئن إلى صحة ما ورد معتقداً ثبوتها راجياً الثواب بإتباعها ، خائفاً من العقوبة على مخالفتها وتركها ، كيف والسنة المطهرة وحي من الله قرينة كتاب الله المبينة لمجمله ، والموضحة لمشكلة ، والمخصصة لعامة والمقيدة لمطلقه ، والمتضمنة أحكاماً شرعية مستقلة ، صادرة عمن وصفه ربه بقوله ﴿**إِنْ هُوَ إِلاَّ وَحْيٌ يُوحَى، عَلَّمَهُ شَدِيدُ الْقُوَى**﴾ [النجم: ٤، ٥] فهي ضرورة دينية لا يكون المرء مسلماً إلا إذا أقر بها وعمل ، لأن حقيقة العمل بها هو مقتضى أشهد أن محمداً رسول الله

، وهو تصديقه فيما أخبر وطاعته فيما أمر، والانتهاء عما نهى عنه ، ولا يكون هذا إلا باتباع السنة النبوية ، فلأجل ذلك كانت همة الأئمة الأخيار لحفظها وذلك لتصل إلينا وفق هذا المنهج الدقيق(١)، ولست ههنا في بيان هذا المنهج ، فنظرة واحدة على علوم الحديث المختلفة ، والتصانيف المتعددة ، تجلي هذا الأمر تجلية علمية واضحة .

ومن هنا فالمراد بالسنة حينئذ هو الثابت عن رسول الله ﷺ من أقوال وأفعال وتقريرات وصفات ، فيخرج بهذا ما لم يثبت عنه عليه الصلاة والسلام ، وأحاديث الأشراط من ضمن هذه السنة المطهرة يلزم بها – كما تقدم – وما يلي :

١- عقيدة لتعلقها بركن الإيمان العظيم وهو الإيمان باليوم الآخر وتعلقها بالغيب الذي لا يعلمه إلا الله ، وتعلقها بالإيمان برسول الله ﷺ إذ لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى .

٢- حلال وحرام وأحكام ، لتضمن كثير من هذه الأحاديث الكيفية التي يتعامل بها المرء مع هذه الأشراط ، وهذا يستوجب الثواب على الاتباع والمؤاخذة على المخالفة.

فيتأكد حينئذ التحري والتوقي فلا يحتج إلا بالثابت عن النبي ﷺ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله : ((لا يجوز أن يعتمد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة))(٢).

(١) انظر الفصول الماتعة التي سطرها الشيخ عبدالغني عبدالخالق رحمه الله في كتابه الفذ حجية السنة .

(٢) مجموع الفتاوى ١/٢٥٠ .

ومعلوم خلاف الأئمة رحمهم الله في الاحتجاج بالحديث الضعيف، إلا أن أحاديث الأشراط خارجة عن هذا الخلاف لأنهم أخرجوا ما يتعلق بالعقيدة[١].

ومع تقحم جماعة من عوام الكتبة والوعاظ والقصاص مجال التأليف والدعوة والإرشاد وتساهلهم في إيراد الأحاديث دون اعتبار لدرجتها ، أو نظر في كلام الأئمة المعتبرين عليها ، وجهد المحدثين في تمييز صحيحها وسقيمها أو قد يعلمونه فلا يمنعهم هذا من إيرادها مورد الاحتجاج والعمل ، مع حصول الثقة من الناس بهؤلاء بصدق ما يوردون، ما دام أنها منسوبة إلى النبي ﷺ، وفقدان ميزان النقد عندهم، فهذا يوجب منع الاحتجاج بالضعيف مطلقا[٢] وذلك للأمور التالية:

١- أن الحديث الضعيف يفيد الظن المرجوح إذ أنه منسوب إلى النبي ﷺ لكن الطريق لم تثبت ، فلم يبق من وصفه بالحديث إلا أنه منسوب إلى رسول الله ﷺ ﴿**وَمَا يَتَّبِعُ أَكْثَرُهُمْ إِلاَّ ظَناً إِنَّ الظَّنَّ لاَ يُغْنِي مِنَ الحَقِّ شَيْئاً**﴾ [يونس: من الآية ٣٦].

وقال ﷺ: **((إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث))**[٣].

---

(١) الكفاية /٢١٢ ، علوم الحديث /١١٣ ، اختصار علوم الحديث /٧٥ ، النكت للزركشي ٣٠٨/٢ ، تدريب الراوي ٢٩/١ ، توضيح الأفكار ١٠٩/٢ ، ظفر الأماني بشرح مختصر الجرجاني /١٨١ ، توجيه النظر /٦٥٣ ، وانظر الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به /٥٤٩ ، تحرير علوم الحديث /١١٠٣.

(٢) انظر مقدمة صحيح مسلم /٦٧٤ ، ٦٧٩.

(٣) أخرجه البخاري في النكاح باب لا يخطب على خطبة أخيه حتى ينكح أو يدع (٥١٤٣) عن الأعرج واللفظ له ، وفي الأدب باب ما ينهى عن التحاسد والتدابر (٤٠٦٤) عن همام بن منبه وفيه أيضاً باب { يا أيها الذين آمنوا اجتنبوا كثيراً من الظن } (٦٠٦٦) عن الأعرج . وفي الفرائض باب تعليم الفرائض (٦٧٢٤) عن طاوس ، ومسلم في البر والصلة باب تحريم الظن والتجسس (٢٥٦٣) عن الأعرج ثلاثتهم عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والحديث الضعيف ظن مرجوح والراجح خلافه فكيف يبنى الدين على ظن مرجوح؟ وكيف يصدق بخبر يغلب على الظن كذبه ؟ وكيف يعمل بخبر يغلب على الظن عدم ثبوته؟ ، ثم كيف ينسب هذا الخبر والشرع إلى النبي ﷺ وهو لم يثبت عنه جزماً أو غالباً؟!(١).

٢- أن القائلين بالاحتجاج بالحديث الضعيف على انفراده أو فضائل الأعمال ومن لا يحتج به مطلقاً متفقون على تسميته بالضعيف(٢).

٣- أن القول بالاحتجاج بالحديث الضعيف على انفراده يعني اهداراً لجهد المحدثين الذين خلفوا هذا المنهج العظيم والقواعد الجليلة من أجل تمييز المقبول ليعمل به ، وغير المقبول ليرد ولا يعمل به .

٤- أن نصوص الشرع المطهر تذم أن يُحِدَّثَ بالحديث على سبيل الاحتجاج مع علم المحدث أنه غير ثابت أو يغلب على ظنه عدم ثبوته(٣)، كما قال ﷺ: ((**من حدَّث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين**))(٤).

قال ابن حبان رحمه الله : ((المحدث إذا روى ما لم يصح عن النبي ﷺ مما تقوّل عليه وهو يعلم ذلك ، يكون كأحد الكاذبين ، على أن ظاهر الخبر ما هو أشد من هذا ، وذاك أنه قال ﷺ: ((**من روى عني حديثا**

(١) انظر تحرير علوم الحديث /١١٠٥ .
(٢) الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به /٢٦١ .
(٣) المرجع السابق /٣٠٣ .
(٤) أخرجه مسلم في المقدمة (١) حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا وكيع عن شعبة عن عبدالرحمن بن أبي ليلى عن سمرة به، قال :وحدثنا أبو بكر حدثنا وكيع عن شعبة ، وسفيان عن حبيب عن ميمون بن أبي شبيب عن المغيرة بن شعبة به ، وقد ضبطت " يرى " بالبناء للمعلوم بمعنى يعلم ، وبالمجهول بمعنى يظن ، والكاذبين بالجمع والتثنية ، وانظر شرح النووي على صحيح مسلم ٦٤/١ ، ٦٥ .

وهو يرى أنه كذب)) ، ولم يقل إنه يتيقن أنه كذب ، فكل شاك فيما يروي أنه صحيح أو غير صحيح داخل في ظاهر خطاب هذا الخبر))[١].

وقال أيضاً : ((وإني خائف على من روى ما سمع من الصحيح والسقيم أنه يدخل في جملة الكذبة على رسول الله ﷺ))[٢].

وقال الذهبي رحمه الله : ((كل من روى حديثاً يعلم أنه غير صحيح فعليه التوبة أو يهتكه الله))[٣].

٥- أن العمل بالحديث الضعيف إفناء للأعمار بما لا فائدة منه، وترك الانشغال بالتعلم والعمل بالسنة الصحيحة ، فيفوت على عامله الأجر المتحقق بما هو ثابت ، ليستغني عنه بما لم ينزل به الله سلطاناً[٤].

٦- أن من فرق بين إيراد الضعيف في غير العقائد والأحكام ، وبين إيراده في الترغيب والترهيب والفضائل ، قد فرق بين متلازمين، فكلاهما من الشرع المطهر ، الذي لا يقوم التكليف فيه إلا بحجة ظاهرة .

٧- أن من احتج بجواز العمل بالحديث الضعيف قد استدل بأقوال الأئمة، وهي ليست صريحة في المراد فمن أقوالهم مما هو من لوازم المذهب كالأئمة الأربعة[٥]، أو هو محمول على مجرد الرواية لا العمل والحجة[٦]، أو هو محمول على الحديث الحسن[٧] أو العمل به في

(١) المجروحين ١/٧ ، ٨ .
(٢) المجروحين ١/٦ .
(٣) ميزان الاعتدال ٤/٧٥ .
(٤) وانظر مقدمة صحيح مسلم /٦٧٩ .
(٥) الحديث الضعيف /٢٩٥ .
(٦) الأنوار الكاشفة /٨٧ .
(٧) مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٨/٢٣ ، منهاج أهل السنة ٤/٣٤١ .

فضائل الأعمال من باب الاحتياط ، ومؤدى ذلك كله عدم جواز الاحتجاج بالحديث الضعيف على انفراده .

٨- أن الملاحظ لأساس كثير من البدع والخرافات، هو الاعتماد على الأحاديث الضعيفة لما تحويه من تهويل وتشديد ، وإلزام بأساليب، وتعظيم لأشياء(١).

وبهذا فإن الاحتجاج بالحديث الضعيف صعب المنال، فلا يجوز حينئذ ذكر الحديث الضعيف إلا في موضع الحاجة إليه مصحوباً ببيان ضعفه وعدم التعلق به(٢).

وأما الموضوع من الأحاديث فلا ريب بأنه تحرم روايته إلا بقصد التنبيه على وضعه وكذبه(٣)، وهو منقول عن جماعة من أهل العلم(٤).

قال الإمام الذهبي رحمه الله في حال من يروي الموضوعات خصوصاً في الفتن: ((فمن روى ذلك مع علمه ببطلانه ، وغرَّ المؤمنين فهذا ظالم لنفسه ، جان على السنن والآثار يستتاب من ذلك ، فإن تاب وأقصر وإلا فهو فاسق كفى به إثماً أن يحدث بكل ما سمع))(٥).

وإذا كان الأمر كذلك فإن الملاحظ في باب أشراط الساعة قلة ما ثبت من أحاديث في جنب ما روى من أحاديث ضعيفة أو تالفة أو موضوعة

---

(١) انظر الحديث الضعيف /٣٠٤ .

(٢) انظر مقدمة صحيح مسلم ، ومقدمة المجروحين لابن حبان ، ومقدمة الكامل لابن عدي وانظر توجيه النظر /٦٥٩ ، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث /٢٧٨.

(٣) علوم الحديث /١٠٩ ، شرح النووي على مسلم ٦٥/١ ، اختصار علوم الحديث مع الباحث الحثيث /٦٥ ، نكت ابن حجر على علوم الحديث ٨٣٩/٢ ، نخبة الفكر لابن حجر وشرحها للقاري /٤٥٣ الأسرار المرفوعة /٧١ .

(٤) تحذير الخواص /١٣٣ ، ١٣٤ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٦٢/٢.

. قال الخطيب البغدادي رحمه الله : ((وليس يصح في ذكر الملاحم المرتقبة ، والفتن المنتظرة غير أحاديث يسيرة ، اتصلت أسانيدها إلى الرسول ﷺ من وجوه مرضية وطرق واضحة))(١).

ومن هنا تظهر خطورة هذا الأمر لأن هذه الأحاديث تروج بين العوام ويتلقفها منتسب إلى العلم الشرعي وهو ليس من أهل النقد والمعرفة، فيأخذونها منه مسلمة لأنها منسوبة إلى النبيﷺ فيقعون حينئذ في أمور خطيرة ومنها:

١- تعليق مصير الناس أفراداً وجماعات وأمة على الظن المرجوح أو الخبر المكذوب، وهذا يؤدي بعد انجلاء الغمة والكروب إلى أحد أمرين إما تكذيب الله ورسوله، وإما إضعاف الإيمان في قلوب الناس(٢).

٢- ترك العمل بما دلت عليه الأحاديث الثابتة وفيه النجاة المتحققة والثواب المتيقن ، إلى ما دلت عليه هذه الأحاديث من نجاة ، الغالب على الظن عدم حصولها ، أو كذبها يقيناً(٣).

٣- ترك العمل بالأسباب الكونية والشرعية التي دلت عليها قواعد الشرع المطهر ، والاستسلام لما تفرضه هذه الأحاديث والتي يغلب عليها روح التشاؤم والتهويل ، وإغلاق باب الأمل للمسلمين(٤).

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي ٢/٢٣١ .

(٢) انظر إلى أحوال بعض الناس خلال حرب الخليج الثانية والثالثة ، وحرب أفغانستان الأخيرة واستشهادهم بأحاديث السفياني والمهدي وتوقع حصول الملحمة والرايات السود بل وتنزيل الأحاديث على الأشخاص في تلك الحقبة.
وانظر المهدي المنتظر على الأبواب ، هرمجدون آخر بيان بأزمة الإسلام ، يشرح لك هذا بوضوح.

(٣) كما أقامت الدولة العباسية دعوتها على أحاديث الرايات السود واتباع أبي مسلم الخراساني وما سفك في حركته من دماءٍ كثيرة ، وأزهقت من أنفس بريئة .

(٤) كأحاديث الظواهر الكونية المفزعة مما لم يثبت كالصيحة في رمضان والكسوفات فيه ، ثم الاضطراب بعده حتى يظهر المهدي ، وقد صادف حصول خسوف للقمر في بعض شهور رمضان وسبق ذلك الشهر كسوف للشمس فانتشر هذا الحديث مع بطلانه وكذبه ، وكان له أثر كبير عند من سمعه .

وبهذا يتبين حرمة الاعتماد على هذه الأحاديث ضعيفة أو موضوعة فضلاً عن روايتها ، ونشرها ، وتنزيل الوقائع والأشخاص عليها، وهذا الحكم عام ، فلا يتخلف هذا الحكم عندما تخلط هذه الأحاديث مع الثابت من الحديث ، بناء على أن أصلها ثابت ، فيفسر بها المشكل ، ويخصص بها العام ، أو يقيد بها المطلق ، أو يعرف بها المهمل والمبهم كما هو حاصل في بعض كتب أشراط الساعة فيحمل ما في الأحاديث الصحيحة والحسنة على ما في الضعيف والموضوع ، وقد لا تكون هناك علاقة أصلاً ، فتفقد حينئذ الأحاديث الثابتة أهميتها ، وتشوه صورتها ، ولا تتحصل الفائدة منها[1]، ومن ذلك : قوله ﷺ: ((**يُبايع لرجل بين الركن والمقام، ولن يستحل هذا البيت إلا أهله ، ثم تظهر الحبشة فيخرِّبونه خراباً لا يُعمرُ بعده أبداً ، وهم الذين يستخرجون كنزه**))[2].

(١) انظر مصداق هذا في كتاب الإشاعة لأشراط الساعة للبرزنجي ، فتراه يحاول أن يربط بين الأحداث في الأشراط كالمهدي والدجال والدابة ونحوها بأحاديث ضعيفة وموضوعة، فيجزم بضعف الحديث أو وضعه فلا يمنعه هذا من الاحتجاج به /١٤٦ بل ويتعدى الأمر إلى الاستشهاد بالخرافات /٢٧٥ ، وبالكشف الصوفي حيناً /٢٠٥ ، وحساب الحروف حينا /٣٨٩ ، ويحاول أن يوفق بين أحاديث ضعيفة وكلام الكهان/٣٢٦ .

(٢) أخرجه أحمد ٢٩١/٢ عن يزيد بن هارون ، ٣١٢/٢ عن زيد بن الحباب ، ٣٢٨/٢ عن هاشم بن القاسم ٣٥١/٢ عن حسين بن محمد ، والطيالسي ١٢٧/٤ ، والبغوي في الجعديات رقم (٢٨١٠) عن علي بن الجعد وصححه ابن حبان ٢٣٩/١٥ عن إسحاق بن سليمان ، وكذا الحاكم ٤٥٢/٤ عن إسحاق وأسد بن موسى ، وقال: صحيح على شرط الشيخين ، ثمانيتهم عن ابن أبي ذئب عن سعيد بن سمعان سمعت أبا هريرة رضي الله عنه به ، قال الذهبي في التلخيص : ما خرجا لابن سمعان شيئاً ، ولا روى عنه غير ابن أبي ذئب ، وقد تكلم فيه . قلت : سعيد بن سمعان مترجم في تهذيب التهذيب ٤٠/٤، وقد روى عنه غير ابن أبي ذئب ، وقال النسائي والعجلي والدارقطني : ثقة ، وقال الأزادي وحده : ضعيف ، والأزدي لا عبرة بتضعيفه لا سيما إذا انفرد ، لأنه متكلم فيه كما في تهذيب الكمال ١٥٧/٥ ، فالحديث صحيح إن شاء الله.

هذا الحديث يدرجه بعض من صنّف في أبواب الفتن ضمن الأحاديث الواردة في المهدي ، مفسراً للمبهم الوارد في الحديث أنه المهدي[1]. بناء على ما ورد في حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت قال رسول الله ﷺ: ((**يكون اختلاف عند موت خليفة فيخرج رجل من أهل المدينة هارباً إلى مكة ، فيأتيه ناس من أهل مكة ، فيخرجونه وهو كاره، فيبايعونه بين الركن والمقام ويبعث إليه بعث من الشام، فيخسف بهم بالبيداء بين مكة والمدينة ، فإذا رأى الناس ذلك أتاه أبدالُ الشام ، وعصائب أهل العراق فيبايعونه ، ثم ينشأ رجل من قريش أخواله كلب فيبعث إليهم بعثاً ، فيظهرون عليهم ، وذلك بعث كلب ، والخيبة لمن لم يشهد غنيمة نبيهم ﷺ ، ويُلقي الإسلام بجرانه إلى الأرض ، فيلبث سبع سنين ثم يتوفى ويصلي عليه المسلمون**))[2] ، وقد جاء في بعض طرقه أنه المهدي[3].

فترى هاهنا أن المبهم الوارد في الحديث الأول فسر بالمهدي، نظراً للمشترك بينهما وهو قوله ((يبايع لرجل بين الركن والمقام)) ، مع أنه لا دليل على أنه المهدي من جهة ، بل يدل على أنها بيعة فتنة يترتب عليها استحلال البيت ، والجهة الأخرى أن المفسِّر ضعيف!!

---

(١) انظر صحيح ابن حبان ٢٩٣/١٥ ، التذكرة/٦٩٠ ، إتحاف الجماعة ٢١٣/٢ .

(٢) أخرجه أبو داود في المهدي رقم (٤٢٨٦) عن معاذ بن هشام ، وأحمد ٣١٦/٦ عن عبدالصمد وحرمي ، وإسحاق بن راهويه ١٧٠/١ عن وهب بن جرير ، أربعتهم عن هشام الدستوائي عن قتادة عن صالح أبي الخليل عن صاحب له عن أم سلمة به وهذا إسناد ظاهر الضعف ، وفي إسناده اختلاف ، انظر العلل للدارقطني ٥/ق/١١٧ ، وانظر سلسلة الأحاديث الضعيفة ٤٣٥/٤ .

(٣) معجم الطبراني الأوسط ٣١٨/٧ .

المبحث الثاني : الحديث الضعيف إذا صدقه الواقع :

يشكل على بعض الناس وجود أحاديث ضعيفة بل وموضوعة، ومع ذلك وقع ما ورد فيها ، أو قريب منه ، فيسبق الذهن صحة هذه الأحاديث أو يترجح الظن أنها صدرت من النبي ﷺ لمطابقتها الواقع ، وقد جرى على هذه القاعدة الشيخ التويجري[١] رحمه الله في كتابه إتحاف الجماعة فأورد جملة وافرة من هذه الأحاديث في كتابه[٢]، ومن ذلك ما أورده عن ابن مسعود رضي الله عنه في حديث طويل: وفيه ((إن للساعة أعلاماً ، وإن للساعة أشراطاً ، ألا وإن من أعلام الساعة وأشراطها ، أن يكون الولد غيظاً ، وأن يكون المطر قيظاً ، وأن تفيض الأشرار فيضا))، وفيه: ((يا ابن مسعود إن من أعلام الساعة وأشراطها أن تواصل الأطباق[٣]، وأن تقطع الأرحام ، يا ابن مسعود إن من أعلام الساعة وأشراطها أن يسودكل قبيلة منافقوها ، وكل سوق فجارها ، يا ابن مسعود إن من أعلام الساعة وأشراطها أن تزخرف المحاريب ، وأن تخرب القلوب ، يا ابن مسعود إن من أعلام الساعة وأشراطها أن يكون المؤمن في القبيلة أذل من النقد[٤]، يا ابن مسعود إن من أعلام الساعة وأشراطها أن يكتفي الرجال بالرجال والنساء بالنساء ، يا ابن مسعود إن من أعلام الساعة وأشراطها: ملك الصبيان ومؤامرة النساء ، يا ابن مسعود ، إن من أعلام الساعة وأشراطها أن يعمر خراب الدنيا ، ويخرب عمرانها ، يا ابن مسعود من أعلام الساعة وأشراطها: أن تظهر المعازف

(١) حمود بن عبدالله التويجري ، عالم ، فقيه ، قاض ، مصنف ، كان مشهوراً بالعبادة والجرأة على الحق ، والجلد على البحث والقراءة ، توفي بالرياض عام ١٤١٣هـ عن تسعة وسبعين عاماً . انظر تتمة الأعلام ١٥٤/١.

(٢) اتحاف الجماعة ١٢/١ ، وانظر ١٩/٢ ، ٢٥ ، ٢٨ ، ٤٢ ، ١٣ وغيرها .

(٣) الأطباق : البعداء والأجانب ، انظر النهاية ١١٣/٣ .

(٤) النقد : بفتح الحروف وتشديد النون صغار الغنم ، واحدتها نَقَدَة ، النهاية ١٠٤/٥.

والكَبَر[١]، وتشرب الخمور ، يا ابن مسعود إن من أعلام الساعة وأشراطها أن يكثر أولاد الزنى ، ... وساق جملة من ألفاظه .

قال : رواه الطبراني في الأوسط[٢] والكبير[٣]، قال الهيثمي[٤]: ((وفيه سيف ابن مسكين وهو ضعيف)) .

قال : قلت : وله شواهد تقوية ، وسيأتي ذكرها إن شاء الله ، وأيضاً فقد ظهر مصداق أكثر ما ذكر فيه ، وشهد الواقع بخروجه من مشكاة النبوة .

ونقل عن البيهقي قوله : ((هذا إسناد فيه ضعف ، إلا أن كثيراً من ألفاظه قد رُوِيَ بأسانيد أخرى متفرقة)).

قال: وقال ابن كثير: ((لهذا الحديث شواهد كثيرة))[٥].

أقول : بل الحديث ضعيف جداً وذلك لما يلي:-

١- عبد الوارث بن إبراهيم بن ماهان العسكري ، روى عنه غير واحد[٦]، ولم أظفر فيه بجرح ولا تعديل ، فمثله قد ارتفعت جهالة عينه، وحديثه مقبول عند المتابعة .

---

(١) الكبر : بفتح الكاف والباء ، الطبل ذو الرأسين ، النهاية ١٤٣/٤ .
(٢) المعجم الأوسط ١٢٧/٥ .
(٣) المعجم الكبير ٢٨١/١٠ .
(٤) مجمع الزوائد ٣٢٦/٧ ، والحديث أخرجه الطبراني كما تقدم ، والبيهقي في البعث والنشور كما في النهاية ١٢٩/١ من طريق عبدالباقي بن قانع كلاهما عن عبدالوارث بن إبراهيم العسكري حدثنا سيف بن مسكين حدثنا المبارك بن فضالة عن الحسن عن عتيٍّ السعدي عن ابن مسعود رضي الله عنه به . ومن طريق عبدالباقي أخرجه ابن النجار كما في ميزان الاعتدال ٢٥٨/٢ .
(٥) إتحاف الجماعة ١٨/٢ ، ١٩ .
(٦) روى عنه الطبراني في مواضع عديدة ، والعقيلي في الضعفاء ٧٩/٢ ، ٢٥٢/٣ ، وابن قانع كما تقدم وغيرهم ، وانظر المؤتلف والمختلف لابن القيسراني ١١٢/١ .

٢- سيف بن مسكين البصري السلمي ، قال ابن حِبَّان : يأتي بالمقلوبات والأشياء الموضوعات ، لا يحل الاحتجاج به لمخالفة الأثبات في الروايات على قلتها[١].

وقال الذهبي : واه[٢].

وذكر له الدارقطني حديثاً[٣]، وقال : شيخ لأهل البصرة يقال له: سيف بن مسكين وذكر حديثه ، ثم قال : وزاد فيه ألفاظاً لم يأت بها غيره، وسيف بن مسكين هذا ليس بالقوي ، ولم يتابع على روايته هذه عن سعيد.

وهذا شرح واف لحال سيف هذا، إذ اشتمل كلام الدارقطني على ما يلي :

أ- أنه في حد المجهول ، كما في قوله : شيخ لأهل البصرة ، يقال له: سيف بن مسكين .

ب- أنه يتفرد وليس بأهل له .

وهذا منطبق على جلِّ كلام ابن حبان ، وقد تفرد بهذا الحديث عن المبارك فقال الطبراني بعد أن أورد هذا الحديث وحديث آخر : لم يرو هذين الحديثين عن مبارك بن فضالة إلا سيف بن مسكين[٤].

وهذه العلة كافية في رد الحديث ، وإن شئت المزيد فمبارك بن فضالة وسوء حفظه وتدليسه للإسناد والتسوية أشهر من أن يذكر[٥].

فإذا كان هذا الحديث ضعيف جداً ، فمثله يروى للمعرفة لا ليعتبر به في الشواهد والمتابعات فأين منهج المحدثين من منهج غيرهم ؟!

---

(١) المجروحين ٣٤٧/١ .
(٢) تلخيص المستدرك ٣٤٣/٣ .
(٣) العلل ٢١٩/١ .
(٤) المعجم الأوسط ١٢٨/٥ .
(٥) انظر تهذيب الكمال ١٨٠/٢٧ ، ومصادر الترجمة المذكورة في الحاشية .

وأما قول البيهقي رحمه الله فهو حجة على من صححه ، فإنه حكم بضعفه ، وأشار إلى أن كثيراً من ألفاظه قد رُوي بأسانيد أخر متفرقة، وهو هنا لم يحسن الحديث ولم يصححه بشواهده ، بل غاية ما فيه أن ألفاظه قد وردت في أحاديث أخر .

وأما ما نقله عن ابن كثير رحمه الله ، فلم أجده في نسختي من النهاية . وهي طبعة سقيمة مليئة بالأخطاء . عفى الله عن ناشرها ، فإن ثبتت فإن ابن كثير رحمه الله يحيل إلى الشواهد لا إلى هذا الحديث .

فتصحيح الحديث الضعيف لمطابقته للواقع مردود من وجوه : .

١- ما سبق تقريره في المبحث السابق عن الاحتجاج بالحديث الضعيف وترجح القول بعدمه ، بل وإخراج أحاديث الأشراط من الخلاف أصلاً.

٢- أن أحداً من الأئمة المعتبرين المرجوع إليهم في الحكم ، الموثوق بقولهم لم يقل بهذا القول ، ولم نر أحداً صحح أو حسّن حديثاً بهذا المنهج .

٣- أنه منهج يضرب بقوانين الرواية ، عرض الحائط ويسقط الاعتداد بالقواعد ، فما الفائدة حينئذ منها(١).

٤- أن كون هذه الأحاديث واقع شيء ، وكون الإخبار بها ورد في الشرع المطهر فيترتب عليها أحكام وآثار شيء آخر ، فلا ارتباط بينهما البتة، لأن كون الكلام حقاً لا يجعله حديثاً ، فإن المتأمل في كتب الأحاديث الموضوعة يجد الحكم على الحديث بالوضع ، ويقال أحياناً ومعناه صحيح(٢).

(١) تحرير علوم الحديث /١٠٩٤ .

(٢) انظر على سبيل المثال التذكرة /٧١٨ والأسرار المرفوعة رقم ٥٠ ، ٦٨ ، ٧٤ ، ٩٠ ، ١٤٤ وغيرها .

قال ابن العربي المالكي رحمه الله " روى أبو سلمة : أن النبي ﷺ كان لما رجع من الحديبية ، قال لعلي رضي الله عنه ((**يا علي أشعرت أنه أنزلت عليّ سورة المائدة ، وهي نعمت الفائدة**)) .

قال : هذا حديث موضوع لا يحل لمسلم اعتقاده ، أما إنا نقول سورة المائدة ونعمت الفائدة ، فلا نؤثره عن أحد ولكنه كلام حسن[١].

٥- أن عامة الأخبار الواردة في الأشراط من رواية من عرف بالتحديث بالإسرائيليات ، وكان هذا زاداً للضعفاء والمتروكين والكذابين ، فركبت الأسانيد لكثير منها وأسندت إلى النبي ﷺ[٢].

٦ لو جرينا على هذه القاعدة للزم العكس ، فيقال كل حديث صحيح السند لم يطابق الواقع حسب الظن فهو ضعيف ، وما أكثر ما يستخدم هذا أرباب الهوى ممن يدعي العقل وتحكيمه على النصوص لرد السنة الثابتة[٣].

٧- لو قلنا بهذا فإنه يجوز لكل مدع اختلاق أحاديث ونسبتها إلى النبي ﷺ منزلة عليها الوقائع التي مرت وتمر بها الأمة ، أو يدعي أن في بطون المكتبات مخطوطات تتضمن أحاديث لم ترد في كتب السنة المعتبرة تتحدث عن أمور غيبية لم يطلع عليها الأئمة ، وكأن أمراً من أمور دين ربنا خفي على المسلمين حتى جاء من يكشفها[٤].

ومن جملة ذلك ما ذكره صاحب كتاب المهدي المنتظر على الأبواب، ونقله عنه صاحب كتاب هر مجدون آخر بيان يا أمة الإسلام من

(١) أحكام القرآن ٣/٢ .
(٢) تحرير علوم الحديث ١٠٩٤/٢ .
(٣) في كتاب موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية شواهد كثيرة لهذا .
(٤) انظر : هر مجدون آخر بيان يا أمة الإسلام /١١.

افتراء على رسول الله ﷺ، من حديث زعم أنه عن أبي هريرة رضي الله عنه وجده في كتاب لكلدة بن بركة المديني[1]، بما لا يعرف عند أي من المحدثين ، ولا في كتبهم المعتبرة ، ودلائل الوضع عليه ظاهرة ، وكذبه ظاهر ، وما ذكر في بعضه مخالف للواقع الذي سيق من أجله ، ومن ساق هذا الحديث في كتابه ظاهر جهله باصطلاحات المحدثين وطرقهم في سوق الحديث وعدم اعتباره للأسانيد ، فيكفي . عندهما . أن يكون منسوباً إلى أبي هريرة عن النبي ﷺ ليكون حديثاً فأين خطامه وزمامه ، وأين خفي عن أعين أئمة الحديث في كتبهم سبحانك ربي هذا بهتان عظيم ، وخطورة هذا في سوقه إلى العوام ، ولكل غريب دهشة[2].

٨- أن كلمة مطابقة الواقع كلمة فضفاضة لا ضابط لها لأن المطابقة قد تكون من وجه دون وجه ، ولا يلزم من ذلك المطابقة من جميع الوجوه ، وقد تكون المطابقة في الظاهر دون الحقيقة والأصل ومرجع ذلك إلى اختلاف عقول الناس، بما لا يخفى على ذي علم .

ومن هنا نعلم أن منهج التضعيف للأخبار هو منهج المحدثين الذين يعرفون شرائط القبول والرد ، ومراتب الرواة ، والتفرد وقدرة كل راو عليه ، مع جمع الطرق ، والنظر في العلل الخفية إلى غير ذلك مما هو معلوم ، فلا يصح حينئذ أن يعتمد على أي منهج دخيل لا يعترف بهذه القواعد . وبالله التوفيق .

---

(١) المهدي المنتظر على الأبواب /١٣٢ ، هر مجدون آخر بيان يا أمة الإسلام /٢١ ، ٣٩، وزعم أنه وجده في إحدى دور الكتب التركية ، ولم أجد ذكراً فيما بين يدي لكلدة بن بركة ولا لكتابه المعنون (أسمى المسالك لأيام المهدي الملك لكل الدنيا بأمر الله المالك)، والعجب أنه زعم أن كلدة هذا من علماء القرن الثالث ، وعلماء ذلك الزمان لم يعرفوا السجع في عناوين الكتب ، ولا التكلف كما هو ظاهر من هذا العنوان .

(٢) ساق الفاضل محمد بن أحمد المقدم في كتابه المهدي وفقه أشراط الساعة نماذج من هؤلاء الكتبة وفضح جملة من أكاذيبهم .

المبحث الثالث : نعيم بن حماد رحمه الله وكتابه في الفتن وقيمته الحديثية :

المطلب الأول : أهمية الكتاب :

يعتبر كتاب الفتن لنعيم بن حماد مصدراً كبيراً للمتكلمين في الفتن والملاحم وأشراط الساعة وذلك للدواعي التالية :

١- إمامة صاحبه وجلالة قدره وحسن بلاءه في الإسلام .

٢- قدم عصر المؤلف وعلو سنده .

٣- تنوع أحاديثه بين المرفوع والموقوف والمقطوع والإسرائيليات وأخبار المجاهيل وكثرتها(١).

٤- السرد التفصيلي لكثير من الأحداث والأشراط حتى يتناول الأسماء والأماكن والأزمنة(٢).

٥- تناول الوقائع التاريخية التي حصلت حتى عهد مصنفه(٣)، واستشراف ما سيكون بإيراد الأخبار فيها(٤)، ولا سيما في الفتن العظيمة السابقة وتوارد الدول والخلفاء والملوك بشكل تفصيلي دقيق(٥).

٦- شرح جملة من الأشراط الواردة في كتب السنة الأخرى التي وردت فيها مجملة(٦).

---

(١) انظر رقم ٣٣٤ ، ص٥٥٩ ، ٥٧٩ وغيرها .
(٢) انظر حال السفياني فقد سرد قصته من ص ٢٧٨ وحتى ٣٢٧ .
(٣) انظر ص ١٠١ وحتى ٢١٩ .
(٤) على سبيل المثال ص ٢١٤ ، ٢١٩ ، ٢٢٤ وما بعدها .
(٥) كقصة السفياني ص ١٢٩ ، ٣١٠ .
(٦) كقصة المهدي .

٧- وجود عدد كبير من الأشراط والفتن التي لم ترد إلا عنده أو من طريقه مما ليس في كتب السنة الأخرى .

٨- وصف ما سيقع للقبائل[١] والمدن[٢] والنواحي[٣] والأشخاص[٤] وما سيحصل منها .

٩- تحديد وقوع بعض الأشراط بالسنين[٥].

١٠- إيراد جملة من الخوارق والعجائب الملازمة أو الممهدة لبعض الأشراط[٦].

١١- جودة الترتيب للأبواب وحسن صياغة ألفاظها للدلالة على مقصوده بصورة واضحة[٧].

١٢- سياقه للفتن والأشراط بتسلسل زمني تاريخي متتابع في كثير من أبوابه[٧].

١٣- اعتماد كثير ممن صنف في علم الفتن والأشراط على كتابه إما على سبيل الرواية لمن يسند الأحاديث والآثار، أو على سبيل الاستشهاد والعزو.

لهذه الأمور وغيرها ، يقبل العوام كتبة وقراء وخطباء ، ووعّاظا عل هذا الكتاب ولا سيما وقت الفتن المدلهمة ، نظراً لتشابه الفتن والأشراط في

(١) انظر حديث ٢٨٩ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، وغيرها .
(٢) انظر رقم ٦٦٤ ، ٧٧٣ ، ٧٧٤ ، وغيرها .
(٣) انظر على سبيل المثال ٦٦٥ ، ٦٦٧ ، ٦٦٩ ، وغيرها .
(٤) انظر مثالاً ص ١٢٥ وما بعدها ورقم ٦٠٦ .
(٥) انظر رقم ٥٢٥ ، ٥٦٦ ، ٧١٤ ، ٨٠٥ وغيرها .
(٦) انظر على سبيل المثال ٦٣١ ، ٦٣٣ ، ٧٧٠ ، ٩٧٦ .
(٧) انظر فهارس الكتاب .

ظواهرها العامة ، ولما يكون بينهما من صفات مشتركة، ويسبق على ظنهم أن ما هو حاصل في الواقع هو المشار إليه في أخبار هذا الكتاب، وقد خرّج بعضهم تصوراً للأحداث والوقائع الحاضرة والمستقبلة بناء على هذه الأخبار ، وتألى على الله أنها ستقع وفق ما سماه بالسيناريو(١). والكتاب مطبوع عدة طبعات(٢).

المطلب الثاني : نعيم بن حماد ومنـزلته عند المحدثين :

نعيم . بضم النون وفتح العين . بن حماد بن معاوية بن الحارث أبو عبد الرحمن المروزي الفارض الأعور سكن مصراً(٣).

روى عن هشيم وابن المبارك وسفيان بن عيينة وخلق.

وعنه البخاري وابن معين وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي والجوزجاني وخلق . ولد بخراسان ، وطلب العلم بها ، وصرف همته إليه حتى اشتهر بذلك منذ حداثته ، ثم كان له مواقف مشكورة ومشهورة لنصرة مذهب السلف والرد على أهل الأهواء من المعتزلة وغيرهم حيث كان مذهب المعتزلة منتشراً في وقته ، فأبلى البلاء الحسن ، وكان ممن امتحن في فتنة القول بخلق القرآن ، فلم يجب فحمل في قيوده إلى العراق ، ومات في أصفاده في سجن سامراء ، سنة ثمان وعشرين ومائتين في جمادى الأولى منه ، رحمه الله تعالى .

وأما حديثه فقد اختلف العلماء فيه ، ويوجز الحافظ ابن رجب رحمه الله هذا الخلاف بقوله:

---

(١) أسرار الساعة/١٤١ ، هر مجدون آخر بيان يا أمة الإسلام /٩١ وانظر مزيد بيان لصفاقة هؤلاء في كتاب المهدي وفقه أشراط الساعة /٦٢١ .

(٢) أخرجه سمير بن أمين الزهيري ، وطبعة أخرى أخرجها سهيل زكار .

(٣) انظر تهذيب الكمال ٤٦٤/٢٩ ، وقد ذكر المحقق مصادر ترجمته هناك ، وسير أعلام النبلاء وحاشية المحقق عليها ٥٩٥/١٠ ، ويضاف إليها التنكيل ٥٠٧/٢ .

((ونعيم هذا وإن كان وثقه جماعة من الأئمة وخرج له البخاري، فإن أئمة الحديث كانوا يحسنون الظن به لصلابته في السنة ، وتشدده في الرد على أهل الأهواء ، وكانوا ينسبونه إلى أنه يهم ويُشبّه عليه في بعض الأحاديث فلما كثر عثورهم على مناكيره حكموا عليه بالضعف))[1].

قلت : أطلق القول بتوثيقه أحمد والعجلى ووثقه ابن معين في رواية، واحتج به ابن خزيمة وابن الجارود وابن حبان والحاكم وابن طاهر في المختارة . وقال أبو حاتم : ((محله الصدق)) . وأما غيرهم فيكاد كلامهم يتفق على حصول الوهم في رواياته ، والخطأ في حديثه ، وانفراده بهذا عن غيره ، ومخالفة الثقات في ذلك مع انفراده بأحاديث لم يروها غيره. والذي يظهر أن كثيراً ممن تكلم فيه لم يطلق القول بضعفه بسبب جلالة قدره وعلو مكانته لبلاءه الحسن السابق ذكره ، كما يشير ابن رجب إليه في كلامه وهذا ظاهر لمن تتبع أقوالهم فيه ، فابن معين رحمه الله بعد أن أطلق القول بتوثيقه ، ثم بلغه أنه يحدث بأحاديث استنكرت عليه ، فقال: ((ما كان ينبغي له أن يحدث بمثل هذا)) ، ثم اعتذر له لما قيل له إنه يصحح أصوله بكتب غيره فذكر أنه سأله عن ذلك ، فأجابه ((بأنه كانت معه نسخ أصابها الماء فدرس بعض الكتاب ، فكان ينظر في كتاب غيره في الكلمة التي تشكل عليه ، فإذا كانت مثل ما في كتابه عرفه)) ، وحلف بأنه لم يكتب شيئاً من ذلك الكتاب ، ثم قال : ((ثم قدم علينا ابن أخيه بأصول كتبه من خراسان، إلا أنه كان يتوهم الشيء كذا يخطئ فيه ، فأما هو فكان من أهل الصدق)).

فهو ههنا كان يحمله على السلامة بدليل قوله ((فكان من أهل الصدق)) ومع رده على من قال بأنه يصحح أصوله بكتب غيره ، إلا أنه أقر بأنه يتوهم في الشيء ويخطىء فيه .

(١) جامع العلوم والحكم ٣٩٤/٢ .

ثم روى عنه صالح بن محمد الحافظ أنه قال : ((ليس في الحديث بشيء، ولكنه صاحب سنة)) .

فهذا ما ظهر لابن معين بعد أن تردد وكأنه لما كثر الوقوف منه على الخطأ أطلق هذا القول .

وقد نقل ابن عبدالهادي رحمه الله عن الإمام أحمد رحمه الله أنه قال : ((جاءنا نعيم بحديث رسول الله ﷺ فغسلته من يومين))[1] فإن ثبت هذا فهذا يدل على تغير رأي الإمام أحمد فيه .

وذكره ابن حبان في الثقات وقال : ((ربما أخطأ ووهم)) ، وقال الدار قطني : ((إمام في السنة ، كثير الوهم)) .

فترى الأئمة لم يجزموا بضعفه لحاله في نصرة الدين مع إقرارهم بحصول الضعف في حديثه .

أما النسائي رحمه الله فأطلق القول بضعفه ، فقال مرة: ((ضعيف))، ومرة قال : ((ليس بثقة)) ، وقد فصل فيه القول فأجاد فيما قاله أبو علي النيسابوري : سمعت النسائي يذكر فضل نعيم بن حماد وتقدمه في العلم والمعرفة والسنن ، ثم قيل له في قبول حديثه ؟ فقال: ((قد كثر تفرده عن الأئمة المعروفين بأحاديث كثيرة ، فصار في حدّ من لا يحتج به)).

وقال صالح بن محمد : ((وكان يحدث في حفظه ، وعنده مناكير كثيرة لا يتابع عليها)) .

وقال أبو زرعة الدمشقي : ((يصل أحاديث يوقفها الناس)) ، قال ابن رجب: ((يعني أنه يرفع الموقوفات)) .

(١) بحر الدم /٤٣٢ .

وبالغ البعض فنسبه إلى الوضع ، وليس بصحيح فما مثله يتعمد الوضع ، وإنما هذه المناكير حصلت منه بسبب الخطأ والوهم(١).

وبهذا يتبين أن أقل أحواله أنه ضعيف ، ومن وثقه فلأجل بلاءه الحسن في الدفاع عن السنة .

وأما إخراج البخاري لحديثه في جامعه فإن الأئمة ذكروا أنه لم يخرج له إلا مقروناً بغيره(٢).

وقد وقفت على مواضع حديثه عند البخاري في صحيحه فوجدت أنه أخرج له في ستة مواضع ، ثلاثة متصلات والأخرى معلقات وهي:

أولاً : ما أخرجه متصلاً :

أ . في كتاب الصلاة باب فضل استقبال القبلة رقم (٣٩٢) .

حدثنا نعيم حدثنا ابن المبارك عن حميد الطويل عن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، فإذا قالوها وصلوا صلاتنا ، واستقبلوا قبلتنا ، وذبحوا ذبيحتنا، فقد حرمت علينا دماؤهم وأموالهم إلا بحقها ، وحسابهم على الله)) .

أورده رحمه الله بين حديثين بنفس المعنى ، عن ميمون بن سياه عن أنس وليس فيه أمرت أن أقاتل الناس .

وذكر ابن حجر رحمه الله : أن الحديث قد وقع في رواية حماد بن شاكر عن البخاري معلقاً عن نعيم ، وأنه وقع في رواية الفربري من طريق كريمه والأصيلي معلقاً عن ابن المبارك ، ولم يذكر نعيم ، ووقع هكذا متصلاً

(١) انظر المغنى في الضعفاء ٢٦٣/٢ ، وترجمته في التنكيل .
(٢) تهذيب الكمال ٤٦٧/٢٩ ، السير ٥١٦/١٠ ، تهذيب التهذيب ٤٠٩/١٠ .

في باقي الروايات عن الفربري ، وبين أن الحديث محفوظ عن ابن المبارك من رواية غير نعيم[1].

ب- في باب القسامة في الجاهلية من كتاب مناقب الأنصار رقم (٣٨٤٩):

حدثنا نعيم حدثنا هشيم عن حصين عن عمرو بن ميمون في قصة وقعت له في الجاهلية مقطوعة عليه .

ج . في المغازي بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة رقم (٤٣٣٩) :

حدثنا محمود حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر

وحدثني نعيم أخبرنا عبدالله أخبرنا معمر عن الزهري عن سالم عن أبيه فذكر حديث بعث النبي ﷺ إلى بني جذيمة .

وكرره في الأحكام باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد رقم (٧١٨٩) بنفس السياق .

فهذه المتصلات ، وواحد منها اختلفت فيه الرواية عن البخاري فمنهم من وصله ، ومنهم من علقه .

والأول: أورده شاهداً للحديثين الذين ذكرهما .

والثاني: أثر لا يرفع حكماً ولا يثبته .

والثالث: حديث مقرون بغيره ، فلو كان في حد الصحيح لم يورد حديثه على هذا الوجه .

ثانياً : المعلقات :

أ . في الوضوء باب دفع السواك إلى ألأكبر رقم (٢٤٦)

(١) فتح الباري ٤٩٧/١ .

وأخرج حديثين معلقين الأول عن عفان حدثنا صخر بن جويرية عن نافع عن ابن عمر فذكر الحديث:

قال : اختصره نعيم عن ابن المبارك عن أسامة عن نافع عن ابن عمر. وهذا ليبين أن غير صخر بن جويرية قد رواه عن نافع ، وأن رواية صخر أتم .

ب ـ في الفضائل باب ذكر أسامة بن زيد رقم (٣٧٣٦)

قال وقال نعيم عن ابن المبارك أخبرنا معمر عن الزهري أخبرني مولى لأسامة بن زيد أن الحجاج بن أيمن ابن أم أيمن . وكان أيمن ابن أم أيمن أخا أسامة بن زيد لأمه وهو رجل من الأنصار ... الحديث .

ثم قال : وحدثني سليمان بن عبدالرحمن حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا عبدالرحمن بن نمر عن الزهري حدثني حرملة مولى أسامة بن زيد أنه بينما هو مع عبدالله بن عمر إذ دخل الحجاج بن أيمن فلم يتم ركوعه... ثم ذكر الحديث السابق .

فأورد حديث نعيم لما فيه من بيان لعلاقة الحجاج بن أيمن بأسامة بن زيد ، فأورده معلقاً للحاجة إليه ، ثم اعتمد على الحديث الآخر فأورده متصلاً .

ج ـ في الأحكام باب الأمراء من قريش رقم (٧١٣٩)

حدثنا أبو اليمان أخبرنا شعيب عن الزهري قال : كان محمد بن جبير يحدث عن عبدالله بن عمرو فذكر حديثاً .

ثم قال : تابعه نعيم عن ابن المبارك عن معمر عن الزهري عن محمد بن جبير عن عبدالله بن عمرو .

وهذا ظاهر ليبين أن الزهري كان يروي الحديث عن محمد بن جبير .

فهذه ثلاثة مواضع معلقة عن نعيم ، وقد بين الحافظ بن حجر[١] العلة التي من أجلها أورد البخاري المعلقات .

وكما هو ظاهر فإن البخاري لم يحتج به في الأصول المعتمد عليها وإنما حديثه في الشواهد والمتابعات ، وهم يتجوزون فيها ، وليس منها موضع محتج به في باب الفتن موضع الاحتجاج.

ولو فرض أنه احتج به ، فلا يعني هذا توثيقه وقبوله حديثه ، لأنه علم من عادته أنه ينتقي من حديث الضعفاء والمتكلم فيهم ما وافقوا فيه الثقات ، كما هو ظاهر في تخريجه عن نعيم وإسماعيل ابن أبي أويس، وفليح بن سليمان وغيرهم[٢]، ويقتصر في التخريج عنهم لعلو سنده عنهم، أو لأن حديثهم محفوظ وافقوا عليه الثقات أو لأن هذا الضعيف له مزيد عناية بحديث بعض مشايخه ، وهو ههنا خرج من حديث نعيم ما رواه عن ابن المبارك وقد اختص به وروى عنه مصنفاته .

قال الذهبي رحمه الله في حقه : ((لا يجوز أن يحتج به))[٣].

قلت : يعني على الانفراد .

وقال : ((وكان من أوعية العلم ولا يحتج به))[٤].

وقال أيضاً : ((وهو مع إمامته منكر الحديث))[٥].

وأما ابن حجر فقد سلم بالجرح فلم يذكره في هدي الساري فيمن كان جرحه مردوداً ، وفي تحقيقه لحاله قال في التقريب[١]: ((صدوق يخطئ كثيراً

(١) هدي الساري ١٧/١ .
(٢) هدي الساري /٣٩١ ، جزء في حديث ماء زمزم لما شرب له /٤٠ .
(٣) سير أعلام النبلاء ٦٠٩/١٠ .
(٤) تذكرة الحفاظ ٤٢٠/٢ .
(٥) السابق ٤١٩/٢ .

))، مع قوله : ((وقد تتبع ابن عدي ما أخطأ فيه ، وقال: باقي حديثه مستقيم)) ، قلت : لو كان كذلك لقال : صدوق له أخطاء ، ما دام أنها قد حصرت ، ولو كان الأمر كذلك لما قال يخطئ ووصف الخطأ بأنه كثير ، وبالرجوع إلى كلام ابن عدي فإنه لم يجزم ، فقد ذكر جملة من منكراته وقال : له غير ما ذكرت ثم قال : وعامة ما أنكر عليه هو هذا الذي ذكرته، وأرجو أن يكون باقي حديثه مستقيماً[٢]؛ فهو لم يجزم بل علق حكمه على الرجاء وقد عثر له على منكرات أخرى من أجلها ضعفه العلماء ، وابن حجر نفسه قد ضعف حديثاً شذ فيه نعيم وقال فيه : ((وقد وصف بكثرة الخطأ على إمامته وجلالته ، وهذا الإسناد مما شذ فيه))[٣].

وقد أطال الشيخ المعلمي في التنكيل ترجمته ، وخلص إلى أن حقه أن يحتج به ولو انفرد ، إلا أنه يجب التوقف عما ينكر مما ينفرد به ، وقد قال في تعليقه على الفوائد المجموعة[٤]: ((كثير الغلط)).

وما في الفوائد هو المقدم لموافقته كلام أهل العلم ، ولاختلاف ظرفي كتابة الكتابين[٥].

وأما كتابه في الفتن فقال مسلمة بن قاسم : ((وله أحاديث منكرة في الملاحم))[١].

---

(١) تقريب التهذيب /١٠٠٦ .
(٢) الكامل ٢٤٨٣/٧ .
(٣) موافقة الخبر الخبر ١٧٣/١ .
(٤) الفوائد المجموعة /٢٠٩ ، ٤٦٧ .
(٥) انظر النكت الجياد للصبيحي ١٦ ، ٦٧٤ فقد أبان أن الشيخ قلما يتغير رأيه في الرواة إلا ما بين التنكيل والفوائد المجموعة ، قال : ((وفي تلك المواضع كلها يكون اجتهاده في الفوائد أقرب إلى الصواب)) ، وسبب هذا كما بيّنه أنه يجري في التنكيل بنفسية دفاعية يناسبها التسمح والاعتذار عن الرجل ، أما تعامله في الفوائد ، فهو بحسب ما للرجل من أحاديث واهية .

وقال الذهبي : ((وقد صنف كتاب الفتن فأتى فيه بعجائب ومناكير))[٢]. فما في كتابه لا يجوز أن يعتمد عليه إلا إذا كان الناظر فيه من أهل المعرفة والنقد ولا ينشره إلا عارف بصحيحه من سقيمه ، إذ أن الأحاديث فيه من جهة الثبوت تنقسم إلى ثلاثة أقسام :

١- ما رواه ووافقه عليه غيره ممن هم مثله أو من الثقات فيلحق بحديثهم، ويحكم على الحديث وفق القواعد الحديثية ، وملاحظة وجه الموافقة أو المخالفة في الإسناد والمتن .

٢- ما رواه وخالفه فيه غيره فهذا ينظر فيه إلى المخالف فإن كان من الثقات أو من هو أقوى من نعيم فالحكم لهم ، وحديثه حينئذ منكر إذ الحكم لمن خالفه ، وإن خالفه ضعيف مثله ، فيزداد الحديث ضعفا كذلك .

٣- ما تفرد به فلا يعرف إلا من جهته فهو ضعيف ولا يحتج به .

وهذا كله في الأحاديث المرفوعة صراحة، أو حكماً كإخبار الصحابي رضي الله عنه بما لا مجال فيه للرأي من الأمور الغيبية،ولم يكن معروفاً بالأخذ عن أهل الكتاب[٣].

وأما في سائر المقطوعات والإسرائيليات فهذه أخبار تروى وتحكى للفرجة لا للحجة ، ولا يجوز أن يتعلق بها فضلاً عن نشرها على العوام.

(١) تهذيب التهذيب ٤١٢/١١ .
(٢) السير ٦٠٩/١٠ .
(٣) نكت ابن حجر على مقدمة ابن الصلاح ٥٣١/٢ .

الفصل الثالث

في فقه أحاديث الأشراط الثابتة

المبحث الأول : أحاديث الأشراط واقعة لا محالة :

تبين فيما مضى أهمية أحاديث الأشراط ، ومن ثم الإشارة إلى أهمية السنة ، والجهود التي بذلها الأئمة الكرام رحمهم الله لحفظها .

والسنة النبوية حجة وهذا أمر معلوم من الدين بالضرورة ، وإنكار حجيتها موجب للردة[1]. قال ابن عبد البر رحمه الله : ((وأما أصول العلم فالكتاب والسنة ، وتنقسم السنة إلى قسمين أحدهما : تنقله الكافة عن الكافة، فهذا من الحجج القاطعة للأعذار إذا لم يوجد هنالك خلاف ، ومن رد إجماعهم فقد رد نصاً من نصوص الله يجب استتابته عليه وإراقة دمه إن لم يتب لخروجه عما أجمع عليه المسلمون العدول ، وسلوكه غير سبيل جميعهم .

والضرب الثاني من السنة : أخبار الآحاد الثقات الأثبات العدول ، والخبر الصحيح الإسناد المتصل منها يوجب العمل عند جماعة الأمة الذين هم الحجة والقدوة ، وكذلك مرسل السالم الثقة العدل يوجب العمل أيضاً ، والحكم عن جماعة منهم ، ومنهم من يقول إن خبر الواحد العدل يوجب العلم والعمل جميعاً))[2].

والمجال ههنا ليس لمجادلة منكري السنة جملة فذلك له موضع آخر، وإنما لبيان أن ما ورد في هذه الأخبار الثابتة حق وسيقع وفق ما أخبر به

---

(١) حجية السنة /٢٥٢ .

(٢) جامع بيان العلم وفضله ٧٨٠/١ والعمل بمرسل غير الصحابي مسألة أصولية مختلف فيها ، فمحققوا أهل الحديث على أنه ليس بحجة ، انظر تفصيل ذلك في السنة حجيتها ومكانتها /١٥٣ ، والقواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين /١٨٩ ، وانظر الكلام عن حجية السنة في كتاب حجية السنة ، فقد أوعب واستوعب ، جزى الله مؤلفه خير الجزاء .

النبي ﷺ وقد قال ابن قدامة رحمه الله[١]: ((ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ، وصح به النقل فيما شاهدناه أو غاب عنا نعلم أنه حق وصدق ، وسواء في ذلك ما عقلناه وجهلناه ، ولم نطلع على حقيقة معناه ، ومن ذلك أشراط الساعة))[٢].

وإنما الخطأ يحصل ممن يعتقد حجيتها وكان له موقف مع جملة من الأحاديث الواردة في أشراط الساعة ، وأصل موقفه راجع إلى أن المرء محصور في مداركه العقلية بالمحسوسات والتجارب الماضية ، وما يصل إلى عقله من علوم إذ أن العقل آلة ووسيلة إلى العلم[٣].

ولما كانت الأخبار الواردة في باب الأشراط إنما هي عن أمور مستقبلية غائبة عن حس المخاطب ومداركه ، وواقع مجتمعه ، وحدود العلم في وقته ، فحينئذ من لم يستسلم للخبر الوارد تصديقاً واعتقاداً ، فإنه يقف موقفاً متردداً من هذه الأخبار بين أمرين:

١- رد الأخبار الثابتة بدعاوى كلامية ، لا تعتمد على المنهج العلمي ، ولا القواعد المتبعة لرد الأحاديث[٤].

---

(١) عبد الله بن أحمد بن محمد أبو محمد المقدسي ابن قدامة الجمَّاعيلي الصالحي الحنبلي الدمشقي ، فقيه، مجتهد قدوة صاحب المغني وغيره من التصانيف، ت٦٢٠هـ بدمشق انظر السير ١٦٥/٢٢ .

(٢) لمعة الاعتقاد /٢٨ ، ٣٠ (بتصرف) .

(٣) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٠٧/٩ فما بعدها .

(٤) انظر على سبيل المثال : دائرة المعارف للقرن العشرين ٧٨٨/٨ ، أضواء على السنة المحمدية /٢٥ ، تدوين السنة لإبراهيم فوزي /٢٧٧ ، وانظر منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير /٥١٢ .

٢- تأويلها على خلاف ظاهرها بلا دليل معتبر وإنما هو قائم على الجدل(١)، وتنزيلها على غير واقعها(٢).

والأخبار الثابتة في الأشراط على نوعين : .

أ- ما ثبت لها التواتر المعنوي كأحاديث الدجال ونزول عيسى عليه السلام(٣) ونحوها ، والعلماء يثبتون بالتواتر حصول العلم وأكثرهم على أنها تفيد العلم الضروري اليقيني القطعي الذي يضطر الإنسان إلى تصديقه ضرورة ، فلا حاجة حينئذ إلى معرفة أحوال رواته، ومنهم من يرى أنها تفيد العلم المبني على النظر في الأسانيد والطرق ليحكم لها بالتواتر(٤)، ولا خلاف حقيقي في هذا إلا بالوسائل فإن قيل بالأول فلا إشكال وإن قيل بالثاني ، فإن الذي يحكم بالتواتر هو العالم المحدث الذي استجمع الأهلية للحكم على الحديث فقوله بتواتر الحديث كافٍ في الحكم لمن لا يملك الأهلية أسوة بتلقي الحكم من الفقيه والإجماع من الأصولي(٥)، فحينها لا يجوز رد دعوى التواتر إلا بدليل بين مبني على طريقة أهل العلم في ذلك.

---

(١) انظر على سبيل المثال : رحلتي من الشك إلى الإيمان /١٠٤ ، وانظر دفاع عن السنة /٢٢٩ ، وإتحاف الجماعة فإن مؤلفه رحمه الله يفرد فصولاً عقب إيراده لجملة من الأشراط لمن عارضها بعقله ويرد عليه ، وانظر العراق في أحاديث الفتن /٥٥٣ .

(٢) النهاية في الفتن ١٠٣/١ ، وانظر موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية ٢٠١/٢ فما بعدها .

(٣) النهاية في الفتن ١٠٣/١ ، وانظر موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية ٢٠١/٢ فما بعدها .

(٤) انظر تفصيل المسألة في علوم الحديث مع التقييد والإيضاح /٢٢٥ ، التبصرة والتذكرة ٢٧٤/٢ ، فتح المغيث ٣٧/٣ ، فتح البارى ٢٧٤/٢ ، تدريب الراوي ١٧٦/١ ، وغيرها من كتب المصطلح ، وانظر الإحكام للآمدي/١٥ ، شرح مختصر الروضة ١٧٤/٢، أصول مذهب الإمام أحمد /٢٦٩ .

(٥) انظر مجموع الفتاوى لابن تيمية ١٦/١٨ ، ١٧ ، ٢٢ .

ب- ما قصر عن درجة التواتر وله تقسيمات معلومة، وهو ما يطلق عليه الأحاد والآحاد الصحيح دون المتواتر في إفادة العلم ، فعند جمهور السلف والخلف أن الآحاد الصحيح الذي تلقته الأمة بالقبول فإنه يفيد العلم النظري(١).

وكذلك إذا احتفت به القرائن مثل كونه في الصحيحين أو أحدهما وسلم من الانتقاد ، أو كان مشهوراً له طرق متباينة سالمة من ضعف الرواة والعلل القادحة ، أو كونه مسلسلاً بالحفاظ(٢). أما إذا كان آحاداً صحيحاً سالماً من القوادح لكنه متجرد عما سبق فهو عند أكثر المحدثين يفيد العلم(٣)، والسلف لم يكن بينهم نزاع في ذلك ، وبه قال طائفة عن الخلف(٤).

ولا شك أن هذا متوقف على معرفة درجة إسناد الحديث.

وذهب جماعة إلى أنه لا يفيد القطع بل الظن ما لم يتواتر مع وجوب العمل به وإليه ذهب جمع من المتأخرين(٥).

قلت: الظن هنا ليس بإطلاقه ، وليس بالظن المرجوح ، وإنما هو الظن الراجح القريب من اليقين فلا يصح صرفه عن الراجح إلا بدليل حديثي لا بمجرد الجدل ، وإن كنت أؤيد ما ذهب إليه من قال إنه يفيد العلم ويوجب العمل كما قال السلف لأدلة لا مجال لبسطها ههنا، وهذا العلم يحصل للعالم المتبحر في الحديث العارف بأحوال الرواة ، والعلل القادحة، والمتصلات

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤٨/١٨ ، اختصار علوم الحديث مع الباعث الحثيث /٢٩.
(٢) نزهة النظر /٢٣ ، النكت لابن حجر ٣٧١/٢ فما بعدها .
(٣) الرسالة /٤٦٠ فما بعدها ، الفصل لابن حزم ٨١/٢ فما بعدها ، مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية /٥٤٨ فما بعدها .
(٤) مختصر الصواعق /٥٦١ ، تيسير أصول الفقه /١٤٠ .
(٥) تقريب النوري ١٣٢/١ ، شرح النووي على صحيح مسلم ٢٠/١ ، توضيح الأفكار ١٢١/١ ١٢١/١ وانظر الأحكام للآمدي وتعليقات الشيخ عبدالرزاق عفيفي عليه ٣٢/٢ .

والمنقطعات ، وكل عالم بعلم متبحر فيه متشبع بأصوله وقواعده ومسائله يتحصل لديه هذا العلم ، وإنما يستبعد هذا من لم يتبحر في الحديث ولم يقف على شروط الأئمة في التصحيح ، وما أخذوا به أنفسهم من التحوط البالغ والتحري الفائق(١).

قال ابن عبدالبر رحمه الله : ((وأجمع أهل العلم من أهل الفقه والأثر في جميع الأمصار . فيما علمت . على قبول خبر الواحد العدل ، وإيجاب العمل به إذا ثبت ولم ينسخه غيره من أثر أو إجماع ، بل هذا جميع الفقهاء في كل عصر من لدن الصحابة إلى يومنا هذا ، إلا الخوارج وطوائف من أهل البدع ، شرذمة لا تعد خلافا))(٢).

(١) انظر الوسيط /٢٦٠ .

(٢) التمهيد ١/ ٢ .

المبحث الثاني : فقه أحاديث الأشراط الثابتة :

إن أحاديث الأشراط جزء من الشريعة ، والكيفية التي تستنبط بها الأحكام والآداب منها ، هي عين الكيفية التي تستنبط لأحكام الشرع المطهر ، ومن يوجه ويفتي لا بد أن يكون عالماً معتبراً له الأهلية الكاملة التي تمكنه من إفتاء الناس وتوجيههم وفق النصوص الشرعية ، واعتبار المفاسد والمصالح ، فقيهاً بمقاصد الشريعة ، عالماً بالأولويات بين الحاجيات ، والضروريات والكماليات ، جامعاً للنصوص الواردة في باب واحد ، إلى غير ذلك مما هو معتبر في العالم .

قال الحسن البصري رحمه الله : ((إن هذه الفتنة إذا أقبلت عرفها كل عالم ، وإذا أدبرت عرفها كل جاهل))[1].

ونظراً لمسيس الحاجة إلى أحاديث الأشراط وقت الفتن ، فقد انجرف بعض من ينتسب إلى العلم ، مع عوام الكتاب والمتحدثين إلى الوقوع في الفهم الخاطئ للنصوص إما عن جهل أو هوى ، وسهل هذا الآلة الإعلامية وسهولة النشر والطباعة والتي زينت لهم أن يكتبوا ويوجّهوا وينظّروا ويتنبؤ بالأحداث ، ويكون الرصيد الذي يتكئ عليه هؤلاء هو النصوص الشرعية.

وإذا تقرر في الأبحاث السابقة عدم جواز إيراد الأحاديث الضعيفة والموضوعة في مورد الاحتجاج والاستشهاد لا أصلاً ولا تبعاً ، فإن من الضرورة الوقوف على الكيفية التي يستنبط الحكم من الأحاديث الثابتة وتنزيلها على الحوادث وفق الآتي:

المطلب الأول : أنواع المخبر به في الزمن المستقبل :

(١) أخرجه بن سعد ١٦٦/٩ عن عفان و البخاري في التاريخ ٣٢٢/٤ عن موسى ، وأبو نعيم في الحلية ٢٤/٩ عن ابن مهدي ثلاثتهم عن زريك ابن أبي زريك عن الحسن به ، وهذا إسناد صحيح .

المتأمل للأحاديث الواردة في الأشراط وعلاقتها بالساعة يجدها تنقسم إلى قسمين :

١- إخبار عن أحداث مستقبلة مقيدة بذكر الساعة مثل : بين يدي الساعة كذا ، لا تقوم الساعة حتى كذا ، أعدد كذا بين يدي الساعة إذا حصل كذا فانتظر الساعة ، من أشراط الساعة كذا ونحو ذلك وما في معناه مثل : إذا اقترب الزمان كذا .

ويلحق بهذا النوع أحداث ممهدة للأشراط السابقة كقوله عليه الصلاة والسلام : ((تغزون جزيرة العرب فيفتحها الله ، ثم فارس فيفتحها الله، ثم تغزون الروم فيفتحها الله ، ثم تغزون الدجال فيفتحه الله))[١].

٢- إخبار عن أحداث مستقبلة لا تذكرفيها الساعة ولا شيء من علاماتها مثل : سيكون في أمتي كذا ، سيأتي على الناس زمان ، ليفعلن قوم من أمتي كذا ، لتفعلن كذا ، ونحو ذلك .

وقد أدرج علماؤنا هذا النوع ضمن أشراط الساعة لأنها داخلة في عموم قوله ﷺ: ((**وسيصيب آخرها بلاء وأمور تنكروها وتجيء فتنة فيرقق بعضها بعضا ، وتجيء الفتنة فيقول المؤمن هذه هذه .. الحديث**))[٢]. وغيره من النصوص الشرعية التي تدل على النقص الحاصل في هذه الأمة كلما تقدم بها الزمان ، وقربها من الساعة مع مرور الأيام.

المطلب الثاني : تنوع أسباب الأشراط :

(١) أخرجه مسلم في الفتن باب ما يكون من فتوحات المسلمين قبل الدجال رقم (٢٩٠٠) حدثنا قتيبة بن سعيد حدثنا جرير عن عبدالملك بن عمير عن جابر بن سمرة عن نافع بن عتبة رضي الله عنهما به .

(٢) تقدم سياقه وتخريجه في الفصل الأول .

تختلف الأسباب الواردة في الأشراط ، وتتنوع بين:

١- أسباب كونية كطلوع الشمس من مغربها ، وحسر الفرات عن جبل من ذهب ، والنار التي تحشر الناس ، وكثرة الزلازل ونحوها .

٢- أسباب سياسية : كالاقتتال على الملك ، وتسلط الأعداء على الأمة، وخروج الخوارج ونحو ذلك .

٣- أسباب اجتماعية : كظهور الزنا ، وقبض العلم ، والفحش والتفحش.. وغيرها .

٤- أسباب اقتصادية : كظهور الربا والرشوة والاستئثار بالأموال والتنافس على العمارة المادية ونحوها .

٥- أسباب حربية : كقتال الترك والروم واليهود وأضرابهم .

٦- أسباب صحية : كانتشار الأمراض غير المعروفة فيمن سبق ، وفساد البيئة .

٧- أسباب أخرى : كخروج الدجال والمهدي ويأجوج ومأجوج وكلها أمور قدرية لا بد من حصولها ولا يمكن أن تتخلف عن وقتها الذي قدره الله تعالى ، وكثير من هذه الأسباب يرجع إلى الدين فبقدر تمسك الأمة به على الوجه الصحيح بقدر قلة هذه الوقائع ، وبقدر بعدها عنه بقدر كثرة الوقائع ولله الأمر من قبل ومن بعد .

المطلب الثالث : كيفية سياق أحاديث الأشراط :

يلاحظ أن سياق هذه الأحاديث متوارد بين :

١- الخبر وهذا في أكثر أحاديث الأشراط بناء على الأصل الذي سيقت من أجله ، والخبر فيها يختلف بين الإجمال والتفصيل أو على مجرد التعداد لها ، أو التفصيل الجزئي.

٢- الإنشاء ويتخذ صوراً عديدة بين أمر ونهي وترغيب وترهيب وطلب وتوجيه ، وكلام مساق سياق الخبر والمراد به الإنشاء بصوره المختلفة ، والجامع الذي يهم المكلف منه سبل الوقاية منها . إن كانت شراً . أو العلاج لها ، فهناك من الأشراط ما خصصها ﷺ ببيان الوقاية منها والعلاج لها كأحاديث الاختلاف والاقتتال على السلطان، وذلك بلزوم جماعة المسلمين والوفاء بالبيعة للإمام ، وإلا فالعزلة إن لم تكن هناك جماعة ولا إمام ، وكف اليد عن قتال المسلمين، ومثل الكنز الذي يحسر عنه الفرات فقد نهى النبي عن أخذه وكذلك الدجال فقد أمر بالتعوذ منه ، وإن خرج فليتجنبه المرء ولا يحدث نفسه بلقائه ، وإن لقيه فليقرأ عليه فواتح سورة الكهف ، فإن نسي وابتلي به فلا يطيعه أبداً ، وإن هدده بالعقاب بدخول ناره فليكن فإنها ماء بارد ، نسأل الله العافية وهناك فتن وأشراط علاجها يكون بالمفهوم من النص إن كان سبب هذه الفتن تسلط الأعداء وفشو المعاصي والركون إلى الدنيا ، وذلك بالتمسك بالدين والتوبة واللجوء إلى الله ، وكل مطلع يستطيع تحديد هذا العلاج لكل فتنة بحسبها.

ومن الخطأ البين الذي يقع فيه بعض الناس الاستدلال بالعمومات المقررة في الشريعة للمسلم في كل وقت كالتثبت في الأخبار وصدق اليقين والتوكل وإتباع الكتاب والسنة ... الخ، أو عمومات تتوجه في معظم الفتن كلزوم الصبر ، والعبادة ، والحرص على التوبة والعمل الصالح والدعاء ، فيصفها علاجاً لبعض الوقائع والأحداث ، مع أنه قد ورد في خصوصها علاج خاص ، ولا يصرف بعض هؤلاء عن ذكرها إلا إتباع الهوى . والعياذ بالله . كفتن الاختلاف والتنازع واضطراب الأمن وتكالب الأعداء على الأمة ، وكثرة الدعاة إلى مناحٍ متعددة ، فعلاجها يكون بحفظ اللسان والجوارح ، ولزوم الجماعة وطاعة ولاة الأمر والنهي عن بيع السلاح ، والإعانة على الفتنة مع ما سبق من عمومات .

المطلب الرابع : دلالة أحاديث الأشراط على الشر والخير والحل والإباحة :

ذكر الشيء كعلامة من علامات الساعة ، لا يقتضي بالضرورة أن يكون محرماً أو ممنوعاً أو أن الشر منه حاصل ، وهذا فهم سبق إليه ظن عموم الناس لما كانت هذه الأشراط بين يدي الساعة ، وأن آخر الأمة تتكاثر عليها البلايا والأمور المنكرة ، وتتعاقب فيها الفتن ، وهذا ليس بصحيح لأن من الأشراط ما هو خير في نفسه وخير لمن أدركه كبعثه ﷺ وفتح بيت المقدس ، واستفاضة المال حتى لا يوجد من يطلبه ، وفشو الكتاب ، وقتال اليهود والانتصار عليهم ونزول عيسى عليه السلام ونحوها، وهذه لا يشك مسلم في خيريتها له ، وإن كانت شراً على غيره ممن لم يرفع بأمر ربه ، وبشارة النبي ﷺ رأساً .

كما لا يستدعي هذا بالضرورة أن يستفاد تحريم بعض الأمور أو منعها لكونها ذكرت ضمن الأشراط ، قال الإمام النووي رحمه الله : ((فإنه ليس كل ما أخبر ﷺ بكونه من علامات الساعة يكون محرماً أو مذموماً، فإن تطاول الرعاء في البنيان وفشو المال وكون خمسين امرأة لهن قيم واحد ، ليس بحرام بلا شك ، وإنما هذه علامات ، والعلامة لا يشترط فيها شيء من ذلك ، بل تكون بالخير والشر ، والمباح والمحرم والواجب وغيره))[1].

(١) شرح النووي على صحيح مسلم ١٥٩/١ .

المبحث الخامس: تنزيل الأحاديث على الوقائع والأحداث:

نظرا لحصول الأشراط كما ورد في الخبر ، فحينها يستدل بها إخباراً عن النبي ﷺ تصديقاً لكلامه ، وإشارة إلى التحذير منها أو المعالجة لها ، ولذلك فإن من يتأمل كتب أهل العلم يجد أنهم قد حكموا بوقوع الكثير منها على تباعد الأزمان(١)، ولأجل هذا نجد أن العلماء المكرمين رحمهم الله قسموا الأشراط من جهة وقوعها إلى قولين مشهورين :

القول الأول تقسيمها إلى ثلاثة أقسام من جهة نوعها : .

١- أعلام عظام أو أشراط كبرى ، وهي التي تسبق الساعة فلا يكون بعدها إلا هي كظهور الدجال ، ونزول عيسى عليه السلام وخروج يأجوج ومأجوج والدابة، وطلوع الشمس من مغربها .

٢- أسباب حادثة تكون قبلها كقبض العلم ، وغلبة الجهل ، وظهور المعازف وإطالة البنيان وظهور الكاسيات العاريات ، أو تطاول الناس في البنيان ، وتقارب الزمان ، ونحوها(٢)، وعبر عنها بعضهم بالأشراط الصغرى(٣).

القول الثاني تقسيمها إلى ثلاثة أقسام من جهة زمنها:-

١- قسم ظهر وانقضى كبعثته ﷺ، وموته ، وفتح بيت المقدس واستشهاد عمر وعثمان رضي الله عنهما وغيرها .

٢- قسم ظهر ولا يزال ويتتابع ويكثر وهو الصنف الثاني المذكور في التقسيم الأول .

---

(١) انظر المجلد السادس من دلائل النبوة للبيهقي ، والتذكرة من الصفحة ٧١٦ ، النهاية في الفتن ٢٦/١ ، ٣٥ ، الإذاعة/١٠٤ ، ١٣٤ .

(٢) شعب الإيمان ٣٠٧/١ .

(٣) فتح الباري ٨٥/١٣ .

٣- قسم لا يزال في بطن الغيب ، وهي الآيات العظام السابق ذكرها[١].

وسمى بعضهم الأول بالأشراط الصغرى ، والثاني بالوسطى والثالث بالعظام[٢]. وذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله أن الصنف الثاني قد ظهرت أشراطه منذ القديم وأنها تكثر كلما تقدم الزمان ، وكثرتها تختلف باختلاف الزمان والمكان فتكثر في مكان دون مكان ، وزمان دون آخر حتى تستحكم قبل قيام الساعة فتكون هي السمة الغالبة[٣].

وعند التأمل في أحاديث الأشراط يجدها مرتبطة بالزمان المستقبل وهي واقعة لا محالة كما أخبر النبي ﷺ، وهي تختلف في سياقها من جهة الإجمال والتفصيل ، وعند ربطها بالواقع التاريخي الماضي والحاضر، والمستقبل فإن هذه الأشراط ترجع إلى ثلاثة أقسام:-

١- أشراط وعلامات وفتن متكررة تتشابه في ظواهرها العامة ، وظروفها المتكررة على اختلاف الأزمان والأحوال والأمكنة والأشخاص، واردة في سياق العموم غير مخصصة بأشخاص أو أماكن أو أزمنة، أو أوصاف ، فيمكن أن يتكرر المشار إليه في الحديث مرات كثيرة ، كما قال النبي ﷺ **((لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيقول يا ليتني كنت مكانه))**[٤].

---

(١) فتح الباري ٨٣/١٣ .

(٢) الإشاعة /٢٩ ، ١٥٣ ، ٦٩١ ، الإذاعة /١٠٤ ، ١٣٤ ، ١٤٩ .

(٣) فتح الباري ٦/١٣ .

(٤) أخرجه البخاري في الفتن ، باب لا تقوم الساعة حتى يغبط أهل القبور رقم (٧١١٥) عن إسماعيل بن أبي أويس ، ومسلم في الفتن باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل فيتمنى أن يكون الميت من البلاء رقم (٧٣٠١) (١٥٧) عن قتيبة كلاهما عن مالك عن أبي الزناد وعن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنهم به .

قال الحافظ العراقي رحمه الله :((ولا يلزم كونه في كل بلد ولا كل زمن ولا في جميع الناس بل يصدق اتفاقه للبعض في بعض الأقطار في بعض الأزمان))[١].

ومثل هذا ما سبق ذكره من الفتن المضلة التي يتقلب فيها حال الإنسان ومثل كثرة القتل ، وقبض العلم ، وغلبة الجهل ، وإلقاء الشح، وكثرة النساء وقلة الرجال ، والتباهي بزخرفة المساجد وإتباع سنن الأمم الماضية ونحو ذلك ، فإن المطلع على التاريخ يجد جملة من هذه الأحداث وجزم جملة من العلماء أنها هي المنصوص عليها في الأحاديث ، ولا مانع من تكرارها ، وهذا الوقوع نسبي كما تقدم شرحه[٢].

٢- أشراط وعلامات مقيدة بأزمنة أو أشخاص أو أماكن وأحوال معينة فهذه لا تنزل إلا من وردت في حقه على وفق ما جاء في النص الشرعي ، فمنها ما وقع وانقضى مثل انشقاق القمر وبعثة النبي ﷺوموته ، وفتح بيت المقدس ، وطواعين الشام ... الخ .

ومنها ما بقي في بطن الغيب كظهور الدجال والملحمة الكبرى والمهدي وحسر الفرات عن جبل من ذهب ، وقتال الروم المسلمين ، وقتال المسلمين اليهود ونحو ذلك ، فهذه لا يتعجل إذا ما وقعت أحداث تصلح أن تكون مقدمة لوقوع تلك الأشراط بأن يُقال هي التي وقع في الحديث الإخبار بها ذلك لأن الأشراط تتشابه في مقدماتها ، وأحوالها تتقارب إذا لم تكن على وفق ما ورد فليست بِهي ولا يجوز بحال أن يجزم بأنها هي.

---

(١) شرح الزرقاني على الموطأ ١٢٤/٢ ، وقد حدثني غير واحد من كبار السن الذين أدركتهم . رحمهم الله . أن هذا قد وقع لهم زمن العسف والجور . قبل العهد السعودي الحاضر . ويفسر بعضهم هذا لعموم القتل المستمر ، ومنهم من كان يغصب على أمواله ومزارعه ، ومنهم من كان يجبر على المشاركة في تلك الممارسات .

(٢) انظر دلائل النبوة والتذكرة كما تقدم ذكره .

ومن ذلك حديث أسماء رضي الله عنها عندما خاطبت الحجاج فقالت : إن رسول الله ﷺ حدثنا: ((**أن في ثقيف كذاباً ومبيراً، فأما الكذاب فرأيناه ، وأما المبير فلا إخالك إلا إياه**))[1].

فهي ههنا جزمت بأنها قد رأت الكذاب الثقفي . وهو المختار بن أبي عبيد . إذ انطبقت الأوصاف التي ذكرها النبي ﷺ عليه ، وأما الحجاج فقد توافر عندها أنه ثقفي ، وأنه انتهك حرمة البيت وقتل ابنها وغيره ولم يردعه عن ذلك شيء، وأنه سريع إلى الإهلاك وسفك الدماء فتوسمت أنه هو ولم تجزم ، وقد كان فأخباره في التاريخ أشهر من أن تذكر نسأل الله العفو والعافية.

وقد قال إبراهيم بن ميسرة لطاوس : عمر بن عبد العزيز المهدي؟ قال: ((لقد كان مهدياً وليس به))[2].

فعمر بن عبد العزيز رحمهما الله قد شارك المهدي في نشر العدل والسير بسيرة الخلفاء الراشدين ورغد العيش الحاصل في عهده وحصول الأمن ، واستقامته في نفسه ، لكنه لم يكن بالمهدي المذكور في الأحاديث لأنه يخرج في ظروف ووقت محدد له يفترق عن الوقت والظروف التي كان فيها عمر بن عبد العزيز رحمهما الله.

---

(١) أخرجه مسلم في فضائل الصحابة باب ذكر كذاب ثقيف ومبيرها رقم (٢٥٤٥) حدثنا عقبة ابن مكرم العَمّي حدثنا يعقوب بن إسحاق الحضرمي أخبرنا الأسود بن شيبان عن أبي نوفل عن أسماء رضي الله عنها به ، وأما أخالك بفتح الهمزة وكسرها وهو الأشهر أي أظنك ، والمبير المهلك ، انظر شرح النووي ١٠٠/١٦ .

(٢) أخرجه نعيم بن حماد ٣٧٢/١ ، وابن أبي شيبة ١٩٩/١٥ واللفظ له كلاهما عن حميد بن عبدالرحمن عن محمد بن مسلم عن إبراهيم بن ميسرة به وهذا إسناد حسن ، محمد بن مسلم هو الطائفي في حفظه شيء لا ينزل حديثه عن درجة الحسن ، وانظر ترجمته في تهذيب الكمال ٤١٢/٢٦ .

وقد جر عدم الفهم لهذه النقطة تسرع جماعة في تنزيل أحاديث الملحمة الواردة في السنة المطهرة ، على الأحداث التي وقعت في منطقة الخليج في الحرب الأولى عام ١٤١١هـ ، والثانية عام ١٤٢٢هـ[١]، فمن تعلق بكلامهم عاش على أمل كاذب ، وتعلق بأوهام باطلة ، فلما انجلت هذه الأحداث انهارت تلك الآمال والأحلام .

وليس ببعيد قضية المهدي واستغلال بعض الناس لها على مر التاريخ وكان آخرها ما فعلته تلك الطغمة المجرمة التي انتهكت حرمة البيت العتيق ، ومنعت الطواف به طيلة خمسة عشر يوماً عام ١٤٠٠هـ جراء اعتساف النصوص وحملها على واقع ليس لها ، في خلط عجيب بين الصحيح والضعيف ، وأحاديث ليس لها علاقة البتة بهذه الأحداث ، نسأل الله العفو والعافية .

٣- أشراط مطلقة من وجه ، مقيدة من وجه آخر كأن يكون الإطلاق في الزمان والمكان والأشخاص والتقييد بذكر أوصاف مخصوصة، فوقوعها يتكرر باعتبار جنسها ، وهو واحد باعتبار وصفها المقيد مثل قوله ﷺ في الصنفين من أهل النار الذين لم يرهما : ((**ونساء كاسيات عاريات مميلات مائلات رؤوسهن كأسنمة البخت المائلة ، لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ريحها وإن ريحها ليوجد من مسيرة كذا وكذا**))[٢].

فقد ذكر البيهقي[٣] والنووي[٤] أنها وقعت كما أخبر ﷺ.

---

(١) انظر المهدي وفقه أشراط الساعة ، وخدعة هر مجدون للفاضل محمد بن أحمد المقدم وفقه الله .

(٢) أخرجه مسلم في الآداب باب باب النساء الكاسيات العاريات رقم (٢١٢٨) وفي الجنة باب النار يدخلها الجبارون حدثني زهير بن حرب حدثنا جرير عن سهيل عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه به .

(٣) دلائل النبوة ٥٣٢/٦ .

(٤) شرح النووي ١٩١/١٧ .

قلت : إما على الوصف المذكور فلا أظن أن هذا كان ظاهراً في زمنهما ولم تعم به البلوى في نساء المسلمين ، وهذا لم يكن إلا في السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن الرابع عشر الهجري، ويكفي أن يطلع أحدنا على صحف ومجلات تلك الفترة ، ويرى كيف كان لباس نساء تلك الحقبة في البلدان التي ابتليت بهذا ، نسأل الله العافية .

أو يكون مطلقاً في الأوصاف والأمكنة والأزمنة مقيداً بالأشخاص، فعن زيد بن وهب رحمه الله أنه كان في الجيش الذي كان مع علي رضي الله عنه الذين ساروا إلى الخوارج ، فقال علي رضي الله عنه : أيها الناس إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: ((**يخرج قوم من أمتي يقرؤون القرآن ليس قراءتكم إلى قراءتهم بشيء ، ولا صلاتكم إلى صلاتهم بشيء ولا صيامكم إلى صيامهم بشيء ، يقرؤون القرآن ، يحسبون أنه لهم وهو عليهم ، ولا تجاوز صلاتهم تراقيهم ، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية ، لو يعلم الجيش الذي يصيبونهم ما قضى لهم على لسان نبيهم ﷺ لاتكلوا على العمل ، وآيةُ ذلك أن فيهم رجلاً . لعله قال: له عضد ، ليس له ذراع على رأس عضده مثل حلمة الثدي ، عليه شعرات بيض**)) ، **فتذهبون إلى معاوية وأهل الشام ، وتتركون هؤلاء يخلفونكم في ذراريكم وأموالكم ، والله إني لأرجو أن يكونوا هؤلاء القوم، فإنهم سفكوا الدم الحرام ، وأغاروا في سرح الناس ... ثم ذكر قتالهم حتى قال : فقال علي رضي الله عنه : التمسوا فيهم المخدج ، فالتمسوه فلم يجدوه ، فقال علي بنفسه حتى أتى ناساً قد قَتَلَ ، بعضُهم على بعض ، قال : أخِرُوهم ، فوجدوه مما يلي الأرض ، فكبّر ثم قال: صدق الله ، وبلَّغ رسوله**))[1].

(١) أخرجه مسلم في الزكاة باب ذكر الخوارج رقم (١٠٦٦) (١٥٦) حدثنا عبد بن حميد حدثنا عبد الرزاق حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان حدثنا سلمة بن كهيل عن زيد به ، والمخدج ، بضم الميم وإسكان الخاء ، وفتح الدال . أي ناقص اليد ، انظر شرح النووي ١٧١/٧ .

فلا يمنع من خروج الخوارج في كل حين على الوصف المذكور فهم من جنس الخوارج الذين خرجوا على علي رضي الله عنه ، ولا تزال هذه الطائفة تطل برأسها في كل عصر بأوصافهم وأحوالهم الأخرى .

وأمثلة هذا كثيرة جداً أكتفي بما ذكرت إشارة إلى لم أذكر والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الخاتمة

وحينما استقر بالقلم النوى لا بد من ذكر جملة من النتائج في ختام هذا المبحث أوجزها فيما يلي :

١- ضرر التقحم بالاستشهاد بأحاديث الأشراط ما لم يكن المستشهد بها عالماً بقيمة أسانيدها ، عالماً بمقاصدها ومعانيها ، لأن هذه الأحاديث تشكل جانباً من جوانب العقيدة التي لا يصح الاستدلال فيها إلا بما ثبت .

٢- خطورة التصحيح والتحسين للأحاديث بما ليس مقرراً عند علماء الفن، بما يؤدي إلى إلغاء جهودهم ، وإدخال أمور في الدين ليست منه وبه تظهر أهمية التحري عند نقل الأحاديث ، وتطبيق قواعد أهل العلم عليها ، وأن لا يتصدى لها إلا المتمكن .

٣- خطر نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة ، وتشتد هذه الخطورة في باب أحاديث الأشراط لئلا تعلق الأمة بأمل ضعيف أو تعالج أوضاعها بما لم يأذن به الله .

٤- وجوب التصدي لمن ليس من أهل العلم الذين كثرت مؤلفاتهم في هذه الأزمان في باب الأشراط وكشف ما في هذه الكتب من زلل .

٥- بيان قيمة الأحاديث الواردة في كتاب الفتن لنعيم بن حماد ، وأنه لا يستشهد بما فيها إلا وفق الضوابط التي سبق تقريرها .

هذا ما ظهر من نتائج في هذا البحث ، وأوصي الباحثين كل فيما يخصه معالجة هذا الموضوع فيما يتعلق بالمصادر التي قد يحتج بها البعض ولا تثبت في الشرع ولا عند العقلاء إذ توسع الكتبة في الاستشهاد

بالإسرائيليات والأحلام والرؤى وكلام المنجمين والعرافين والمحللين السياسيين ، حتى يقوم علم تأصيلي لفقه أشراط الساعة .

هذا وأسأل الله أن يختم لنا بالصالحات أعمالنا وأن يغفر لنا ولوالدينا والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

وكان الفراغ من تسطير هذا البحث تمام الثامنة والنصف

من بعد عشاء الليلة المصبحة للثلاثاء الموافق

١٤٢٥/١٠/١٦هـ بمنزلي في قرية آل حميِّد ببني

مالك عسير .

المراجع

١- إتحاف الجماعة بما جاء في الفتن والملاحم وأشراط الساعة للتويجري حمود بن عبدالله ت ١٤١٣هـ . دار الصميعي، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ .

٢- أحداث وأحاديث فتنة الهرج لدخان د. عبدالعزيز صغير ، مكتبة الصحابة ، الشارقة الإمارات العربية المتحدة ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .

٣- الإحسان في تقريب صحيح أبي حاتم بن حبان : لابن بلبان علاء الدين الفارسي ت ٧٣٩هـ. تحقيق شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ. ١٩٩١م .

٤- أحكام القرآن لابن العربي أبي بكر محمد بن عبدالله بن محمد الإشبيلي ت ٥٤٣هـ ، تحقيق وتخريج عبدالرزاق المهدي ، دار الكتاب العربي ، بيروت لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ .

٥- الإحكام في أصول الأحكام للآمدي أبي الحسن علي بن محمد الآمدي ت ٦٣١هـ ، تعليق عبدالرزاق عفيفي ، الطبعة الأولى ١٣٨٧هـ .

٦- اختصار علوم الحديث لابن كثير إسماعيل بن عمر ت ٧٧٤هـ تحقيق أحمد محمد شاكر دار التراث . القاهرة ١٣٩٥هـ .

٧- الإذاعة لما كان وما يكون بين يدي الساعة للقنوجي محمد صديق خان ت ١٣٠٧هـ بعناية بسام الجابي ، دار ابن حزم ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .

٨- أسرار الساعة وهجوم الغرب . فهد سالم ، مكتبة مدبولي الصغير . القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٩٨م .

٩- الأسرار المرفوعة في الأحاديث الموضوعة للقاري علي بن محمد بن سلطان ت ١٠١٤هـ ، تحقيق محمد بن لطفي الصباغ ، المكتب الإسلامي بيروت الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ .

١٠- الإشاعة لأشراط الساعة للبرزنجي محمد بن عبدالرسول البرزنجي ت ١١٠٣هـ مع تعليقات الشيخ محمد بن زكريا الكاندهلوي ، قابله واعتنى به حسين محمد علي شكري ، دار المنهاج ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة ١٤٢١هـ .

١١- أصول مذهب الإمام أحمد د/ عبدالله بن عبدالمحسن التركي ، مؤسسة الرسالة، لبنان ١٤١٩هـ .

١٢- أضواء على السنة المحمدية محمود أبو رية ، دار المعارف . القاهرة ، الطبعة الخامسة ١٩٨٠ .

١٣- الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة من الزلل والتضليل والمجازفة للمعلمي عبدالرحمن بن يحيى ت ١٣٨٦هـ . عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ١٤٠٢هـ .

١٤- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم لابن عبدالهادي يوسف بن حسن أبو المحاسن المقدسي ت ٩٠٩هـ تحقيق د. وصي الله بن عباس ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

١٥- تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري إسماعيل بن حماد الجوهري توفي حدود ٤٠٠هـ تحقيق شهاب الدين أبي عمرو ، دار الفكر . بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م .

١٦- التاريخ الكبير للبخاري محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي ت ٢٥٦هـ مصورة عن الهندية ، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة .

١٧- التبصرة والتذكرة للعراقي عبدالرحيم بن الحسين ت٨٠٦هـ، انظر فتح الباقي .

١٨- تتمة الأعلام للزركلي لمحمد خير رمضان يوسف ، دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ .

١٩- تحذير الخواص من أكاذيب القصاص للسيوطي عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين ت ٩١١هـ تحقيق د/ محمد لطفي الصباغ ، المكتب الإسلامي بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ .

٢٠- تحرير علوم الحديث للجديع عبدالله بن يوسف ، مؤسسة الريان للطباعة والنشر بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .

٢١- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي ، تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ، دار إحياء السنة النبوية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ .

٢٢- تدوين السنة ، إبراهيم فوزي ، دار رياض الريس ، لبنان ، الطبعة الثالثة ٢٠٠٢م .

٢٣- تذكرة الحفاظ لابن القيسراني محمد بن طاهر ت ٥٠٨هـ ، تحقيق حمدي السلفي ، دار الصميعي ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٥هـ .

٢٤- تذكرة الحفاظ ، للذهبي محمد بن أحمد بن عثمان ت ٧٤٨هـ ، دار إحياء التراث العربي ، مصورة عن الهندية .

٢٥- التذكرة في أحوال الموتى وأمور الآخرة للقرطبي أبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري ت ٦٧١هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ت ١٤٠٥هـ .

٢٦- التعريفات للجرجاني علي بن محمد بن علي ت ٨١٦هـ تحقيق إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٢٧- تقريب التهذيب لابن حجر أحمد بن علي العسقلاني ت ٨٥٢هـ ، تحقيق أبي الأشبال الباكستاني ، دار العاصمة للنشر والتوزيع ، الرياض ، النشرة الأولى ١٤١٦هـ .

٢٨- تلخيص المستدرك للذهبي ، انظر المستدرك على الصحيحين .

٢٩- التقييد والإيضاح للعراقي ، انظر علوم الحديث الآتي ذكره .

٣٠- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبدالبر يوسف بن عبدالله القرطبي ت ٤٦٣هـ ، تحقيق سعيد اعراب ورفاقه ، متوالي سنوات الطبع، وزارة الأوقاف المغربية .

٣١- التنكيل لما ورد في تأنيب الكوثري من الأباطيل للمعلمي تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، ومحمد بن عبدالرزاق حمزة ، دار الكتب السلفية ، القاهرة .

٣٢- تهذيب التهذيب لابن حجر ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٣٣- تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي يوسف بن عبدالرحمن ت ٧٤٢هـ، تحقيق د. بشار عواد معروف مؤسسة الرسالة ، بيروت، لبنان الطبعة الأولى ١٤١٣هـ .

٣٤- توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري طاهر بن محمد بن صالح ت ١٣٣٨هـ ، اعتنى به د/ عبدالفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .

٣٥- توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار للصنعاني ت ١١٨٥هـ تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، الطبعة الأولى ١٣٦٦هـ .

٣٦- جامع بيان العلم وفضله لابن عبدالبر ، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي ، الدمام ، الطبعة الأولى ١٤١٤هـ .

٣٧- الجامع لشعب الإيمان للبيهقي أحمد بن الحسين ت ٤٥٨هـ ، تحقيق محمد السعيد زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

٣٨- الجامع : للترمذي محمد بن عيسى بن سورة ت ٢٧٩هـ ، ضمن موسوعة الكتب الستة إشراف ومراجعة صالح بن عبدالعزيز آل الشيخ ، دار السلام للنشر والتوزيع الرياض ، الطبعة الثالثة ١٣٢١هـ .

٣٩- الجامع الصحيح للبخاري ، مطبوع ضمن المجموع السابق .

٤٠- الجامع الصحيح لمسلم بن الحجاج أبي الحسين القشيري ت ٢٦١هـ مطبوع ضمن المجموع السابق .

٤١- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلم لابن رجب عبدالرحمن بن أحمد أبي الفرج ت ٧٩٥هـ . تحقيق شعيب الأرناؤوط . إبراهيم باجس ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .

٤٢- الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ، دار ابن حزم للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ .

٤٣- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي أحمد بن علي بن ثابت ت ٤٦٣هـ ، تحقيق د/ محمد عجاج الخطيب ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ .

٤٤- الجعديات (مسند ابن الجعد) رواية أبي القاسم البغوي عنه ، تعليق عامر أحمد حيدر ، مؤسسة نادر ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٤٥- جزء في حديث ماء زمزم لما شرب له لابن حجر ، تحقيق كيلاني محمد خليفة ، مؤسسة قرطبة للطباعة والنشر .

٤٦- حجية السنة د. عبدالغني عبدالخالق ، دار الوفاء ، المنصورة ، جمهورية مصر العربية ، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ .

٤٧- حديث على بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني ، تحقيق ودراسة عمر بن رفود السفياني ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

٤٨- الحديث الضعيف وحكم الاحتجاج به للخضير . د/ عبدالكريم بن عبدالله ، دار المسلم للنشر والتوزيع ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ.

٤٩- حلية الأولياء، وطبقات الأصفياء ، لأبي نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني ت ٤٣٠هـ ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ .

٥٠- خدعة هرمجدون للمقدم محمد بن إسماعيل ، دار بلنسية للنشر ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .

٥١- دائرة معارف القرن العشرين ، محمد فريد وجدي ت ١٣٧٣هـ ، دار المعرفة بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٧١م .

٥٢- دفاع عن السنة لمحمد محمد أبي شبهة ، دار اللواء ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٧هـ .

٥٣- دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة للبيهقي ، تحقيق د/ عبدالمعطي قلعة جي ، دار الكتب العلمية ، بيروت . لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٥٤- ذكر أخبار أصفهان ، لأبي نعيم ، نشر الدار العلمية ، الهند ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

٥٥- رحلتي من الشك إلى الإيمان ، د/ مصطفى محمود ، دار العودة ، بيروت ١٩٨٨م .

٥٦- الرسالة للشافعي محمد بن إدريس المطلبي أبو عبدالله ، ت ٢٠٤هـ، تحقيق أحمد شاكر ، دار التراث ، القاهرة ، بيروت ،

٥٧- الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة للكتاني محمد بن جعفر ت ١٣٤٥هـ . دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٠هـ .

٥٨- السنن للسجستاني سليمان بن الأشعث الأزدي أبو داود ت ٢٧٥هـ مطبوع ضمن موسوعة الكتب الستة .

٥٩- السنن لابن ماجه محمد بن يزيد أبو عبدالله الربعي ت ٢٧٥هـ مطبوع ضمن الموسوعة السابقة .

٦٠- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها للداني عثمان بن سعيد أبي عمرو المقريء ت ٤٤٤هـ ، دراسة وتحقيق د/ رضاء الله بن محمد المباركفوري . دار العاصمة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٦هـ .

٦١- سير أعلام النبلاء للذهبي ، تحقيق نخبة من المحققين بإشراف شعيب الأرناؤوط ، الطبعة السابعة ١٤١٠هـ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت .

٦٢- شرح الزرقاني على الموطأ ، للزرقاني محمد بن عبدالباقي بن يوسف ، ت ١٠٢٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١١هـ .

٦٣- شرح شرح نخبة الفكر في مصطلحات أهل الأثر للقاري ، تحقيق محمد نزار تميم وهيثم نزار تميم ، دار الأرقم للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

٦٤- شرح مختصر الروضة للطوفي سليمان بن عبد القوي ، ت ٧١٦هـ، تحقيق د/ عبد الله التركي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ .

٦٥- الضعفاء للعقيلي :محمد بن عمرو ، ت ٣٢٢هـ ، تحقيق عبد المعطي قلعة جي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ .

٦٦- الطبقات الكبرى : لابن سعد محمد بن سعد بن منيع البغدادي أبو عبد الله ت ٢٣٠هـ ، تحقيق علي محمد عمر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .

٦٧- ظفر الأماني بشرح مختصر الشريف الجرجاني ، للدكتور محمد بن عبد الحي ت ١٣٠٤هـ ، تحقيق د/ عبدالفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ .

٦٨- العقيدة الطحاوية للطحاوي أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر ت ٣٢١هـ ، شرح وتعليق الشيخ محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ .

٦٩- العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدار قطني علي بن عمر ت ٣٨٥هـ ، تحقيق د/ محفوظ الرحمن زين الله ، دار طيبة ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ. ١٩٨٥م .

. الجزء الخامس والسادس منه ، من مصورات مكتبة شيخنا / محمود بن أحمد الميرة .

٧٠- علوم الحديث لابن الصلاح عثمان بن عبدالرحمن ت ٦٢٣هـ ، دار الحديث ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .

٧١- عون المعبود شرح سنن أبي داود للصديقي شرف الحق محمد بن أمير ، تحقيق عبدالرحمن عثمان ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ .

٧٢- فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر بعناية محب الدين الخطيب وحقق الأجزاء الثلاثة الأولى سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ، دار الفكر ، بيروت .

٧٣- فتح الباقي على ألفية العراقي للأنصاري زكريا بن محمد الشافعي ، ت ٩٢٠هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٧٤- فتح المغيث شرح ألفية الحديث للسخاوي شمس الدين محمد بن عبد الرحمن ت ٩٠٢هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٧٥- الفتن للمروزي نعيم بن حماد أبي عبدالله الفارض ت ٢٢٨هـ ، تحقيق سمير ابن أمين الزهيري ، مكتبة التوحيد ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .

٧٦- الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم علي بن أحمد بن محمد الظاهري، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية ١٣٩٥هـ .

٧٧- القاموس المحيط للفيروزآبادي محمد بن يعقوب ت ٨١٧هـ ، مؤسسة الحلبي وشركاه .

٧٨- قصة المسيح الدجال للألباني محمد ناصر الدين أبو عبدالرحمن ت ١٤٢٠هـ ، المكتبة الإسلامية ، عمان ، الأردن ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .

٧٩- القواعد والمسائل الحديثية المختلف فيها بين المحدثين وبعض الأصوليين لأميرة بنت علي الأنصاري ، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ .

٨٠- الكامل في الضعفاء لابن عدي أبي أحمد عبدالله بن عدي ت ٣٦٥هـ ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ ، دار الفكر ، بيروت .

٨١- الكفاية في علوم الرواية ، للخطيب البغدادي ، دار الكتب الحديثة ، القاهرة .

٨٢- لسان العرب المحيط لابن منظور محمد بن مكرم ت ٧١١هـ ، إعداد وتصنيف يوسف خياط ، دار لسان العرب ، بيروت ، لبنان .

٨٣- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي علي بن أبي بكر ت ٨٠٧هـ ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، لبنان ١٤٠٦هـ .

٨٤- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد ابن قاسم وابنه محمد ، توزيع الرئاسة العامة لشؤون الحرمين .

٨٥- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ، أصل الكتاب لابن القيم واختصره محمد بن الموصلي ، تحقيق سيد إبراهيم ، دار الحديث ، القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ .

٨٦- المسند لابن حنبل أحمد بن محمد أبي عبدالله الشيباني ت ٢٤٠هـ ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ .

٨٧- المسند لابن راهويه إسحاق بن إبراهيم بن مخلد ت ٢٣٨هـ ، تحقيق د/ عبدالغفور البلوشي ، مكتبة الإيمان ، المدينة المنورة ، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .

٨٨- المستدرك على الصحيحين ، للحاكم أبي عبدالله محمد بن عبدالله النيسابوري ، ت ٤٠٥هـ ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٨٩- المسند للطيالسي سليمان بن داود ، ت ٢٠٤هـ ، تحقيق د/ محمد بن عبدالمحسن التركي ، دار هجر للطباعة والنشر ، مصر ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ .

٩٠- المسند للبزار أحمد بن عمرو بن عبدالخالق ت ٢٩٢هـ ، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله ، مؤسسة علوم القرآن ، دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ .

٩١- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للفيومي أحمد بن محمد بن علي ت ٧٧٠هـ ، مكتبة لبنان ١٩٨٧م . بيروت ، لبنان .

٩٢- المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة عبدالله بن محمد بن عثمان أبي بكر الكوفي ت ٢٣٥هـ ، تحقيق عبدالخالق الأفغاني ، الدار السلفية ، الهند .

٩٣- معالم السنن للخطابي حمد بن محمد أبي سليمان ت ٣٨٨هـ ، تحقيق أحمد محمد شاكر ، ومحمد حامد ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

٩٤- المعجم الأوسط للطبراني : أبي القاسم سليمان بن أحمد ت ٣٦٠هـ ، تحقيق طارق بن عوض الله ، وعبدالمحسن الحسيني ، دار الحرمين ، مصر ، ١٤١٥هـ .

٩٥- المعجم الكبير للطبراني : تحقيق حمدي السلفي ، الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ، مكتبة ابن تيمية .

٩٦- معرفة المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان محمد بن حاتم أبي حاتم ت ٣٥٤هـ ، تحقيق محمود زايد ، توزيع دار الباز ، مكة المكرمة.

٩٧- المغني في الضعفاء للذهبي ، تحقيق أبي الزهراء حازم القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

٩٨- المفردات في غريب القرآن ، للأصبهاني الحسين بن محمد ، نشره : د. محمد أحمد خلف الله ، مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠م .

٩٩- منهج المدرسة العقلية الحديثة في التفسير ، د/ فهد بن عبدالرحمن الرومي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الرابعة ، ١٤١٤هـ.

١٠٠-منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية ت ٧٢٧هـ ، تحقيق د/ محمد رشاد سالم ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة ، مصر ، الطبعة الثانية ١٤٠٩هـ .

١٠١-المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي يحيى بن شرف ت ٦٧٦هـ ، الطبعة الثانية ، دار الفكر بيروت ، ١٣٩٢هـ .

١٠٢-المهدي المنتظر على الأبواب ، محمد عيسى داود ، عربية للنشر والتوزيع ، الطبعه الأولى ١٩٩٧م .

١٠٣-المهدي وفقه أشراط الساعة ، د/ محمد بن أحمد محمد إسماعيل المقدم ، الدار العالمية الإسكندرية ، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ .

١٠٤-موافقة الخبر الخبر في تخريج أحاديث المختصر لابن حجر ، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي ، مكتبة الرشد ، الرياض، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ .

١٠٥-موقف المدرسة العقلية من السنة النبوية ، الأمين الصادق الأمين ، مكتبة الرشد، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ .

١٠٦-ميزان الاعتدال في نقد الرجال : للذهبي ، تحقيق علي بن محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت .

١٠٧-نخبة الفكر لابن حجر ، انظر شرحها للقاري .

١٠٨)-النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد للصبيحي إبراهيم بن سعيد ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ.

١٠٩-النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ، محمد بن عبدالله أبي عبدالله بن بهادر ت ٧٩٤هـ ، تحقيق د/ زين العابدين محمد بلافريج ، مكتبة أضواء السلف ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ .

١١٠-النكت على كتاب ابن الصلاح ، لابن حجر ، تحقيق د/ ربيع بن هادي مدخلي ، دار الراية ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٨هـ .

١١١-النهاية في الفتن والملاحم لابن كثير ، تصحيح وتعليق إسماعيل الأنصاري ، نشر مؤسسة النور ، ومكتبة الحرمين ، الرياض ، الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ .

١١٢-النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير مجد الدين المبارك بن محمد ت ٦٠٦هـ ، تحقيق طاهر الزاوي ، ومحمود الطناحي ، المكتبة العلمية ، بيروت .

١١٣-هدي الساري مقدمة فتح الباري مطبوع مع الفتح السابق ذكره .

١١٤-هرمجدون آخر بيان يا أمة الإسلام : أمين محمد جمال الدين ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة .

١١٥-الوسيط في علوم ومصطلح الحديث لابن أبي شهبة محمد بن محمد، عالم المعرفة ، جدة ، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.